جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال المتطلبات لنيل شهادة الماستر أكاديمي

الميدان: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

التخصص: محاسبة وتدقيق

بعنوان:

دور لجان المراجعة في إعداد التقارير المالية عالية الجودة
دراسة ميدانية لعينة من الأكاديميين ومكاتب المحاسبة والمراجعة في ولاية ورقلة لعام 2026

من إعداد الطالبتين:

- ابراهيمي شيراز
- دبابي نورهان

تحت إشراف:

- أ. خمقاني عبد الهادي

نوقشت وأجزيت علنا بتاريخ: 2026/05/24

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ/ بركة محمد (أستاذ التعليم العالي –جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا.

الأستاذ/ خمقاني عبد الهادي (أستاذ محاضر ب–جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا.

الأستاذ/ عتيق لعلا (أستاذ التعليم العالي –جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا.

السنة الجامعية: 2025 - 2026

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال المتطلبات لنيل شهادة الماستر أكاديمي

الميدان: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

التخصص: محاسبة وتدقيق

بعنوان:

دور لجان المراجعة في إعداد التقارير المالية عالية الجودة
دراسة ميدانية لعينة من الأكاديميين ومكاتب المحاسبة والمراجعة
في ولاية ورقلة لعام 2026

من إعداد الطالبتين:

- ابراهيمي شيراز
- دبابي نورهان

تحت إشراف:

- أ. خمقاني عبد الهادي

نوقشت وأجزيت علنا بتاريخ: 2026/05/24

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ/ بركة محمد (أستاذ التعليم العالي –جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا.

الأستاذ/ خمقاني عبد الهادي (أستاذ محاضر ب–جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا.

الأستاذ/ عتيق لعلا (أستاذ التعليم العالي –جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا.

السنة الجامعية: 2025 - 2026

الإهداء

إلى نفسي التي سهرت وتعبت وقاومت لحظات اليأس حتى بلوغ هذا الحلم،

شكراً لروحي التي آمنت بقدراتها ولم تقف يوماً في منتصف الطريق.

وأُهدي ثمرة هذا الجهد إلى السند الذي لا يميل وملاذي الآمن أبي،

إلى أمي التي رافقتني بدعواتها الصادقة ومهدت لي طريق النجاح بحنانها، و خالتي التي إستمديت من صبرها قوتي هي سندي الدائم ومصدر دعمي في كل خطوة من مسيرتي،

وإلى جدي الحبيب رحمة الله عليه و جدتي الحبيبة وخوالي وإخوتي الذين شاركوني كل خطوة وكانوا لي خير داعم.

كما أتوجه بخالص حبي وامتناني إلى رفاق الدرب،

أصدقائي الذين شاركوني تعب الطريق وخففوا عني وطأة الضغوط بمساندتهم

لي في أصعب اللحظات، فجعلوا لهذه الرحلة طعماً أجمل وذكريات لا تُنسى..

إليكم جميعاً، وإلى كل من ترك أثراً طيباً في مسيرتي، أُهدي هذا العمل.

ابراهيمي شيراز

الإهداء

الى من غرست في قلبي حب العلم و الإصرار الى من كانت دعوتها رفيقة دربي الى امي الغالية " امال " شكرا لك على دعمك الدائم .

الى من علمني معنى المسؤولية و العمل الجاد و دفعني الى اجراء هذا تكوين ابي الحبيب " عزالدين ".

الى إخوتي الأعزاء رفاق الخطوة الاولة و الخطوة الأخيرة سواء بدعم المعنوي او المادي عائشة، لينة ، راشيد ، نزار شكرا لمساندتكم و تشجيعكم المستمر .

الى من حبهم يعلو فوق كل حب ، الى نوري المضاء الذي لا ينطفي

صديقاتي الغاليات .

دبابي نورهان

شكر وتقدير

الحمدلله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل، ف الحمدلله أوله وأخره

–والصلاة والسلام على النبي "محمد" – صلى الله عليه وسلم

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الاستاذ المشرف

" خمقاني عبدالهادي"

لإشرافه على هذا البحث من خلال نصائحه و إرشاداته

والتي دامت توجيهاته في جميع مراحل إعداد المذكرة

كما نخص بشكر كافة أعضاء الهيئة التدريسية لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – بجامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كما نتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة لقبولهم مناقشة هذه المذكرة

كما نتقدم بأسمى معاني الشكر إلى كل من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيب.

ابراهيميي شيراز/ دبابي نورهان

ملخص:

هدفت هذه الدراسة لمعرفة دور لجان المراجعة في إعداد تقارير المالية عالية الجودة، حيث شملت الدراسة على فئة من الأكاديميين و فئة من مكاتب المحاسبة و المراجعة، ولتحقيق هذا الهدف تم اعتماد على المنهج الوصفي في الدراسة النظرية، بينما اعتمدنا في الدراسة الميدانية على المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي ، تم توزيع الاستبانة المصممة لهذا الغرض على الأكاديميين ومحافظي الحسابات والخبراء المحاسبين المعتمدين محل الدراسة، حيث تم اختيار عينة قصدية وتوزيع 40 استبيانا واسترجاع 37 استمارة، وبعد المراجعة تبين أن 35 استمارة منها قابلة للمعالجة الإحصائية وفق برنامج SPSS. وبعد معالجة للاستمارات المسترجعة، أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية للجان المراجعة في إعداد التقارير المالية عالية الجودة.

كلمات المفتاحية: لجان المراجعة، تقارير المالية، رقابة الداخلية، إدارة المخاطر.

Abstract

This study aimed to investigate the role of audit committees in preparing high-quality financial reports. The study population comprised a group of academics and representatives from accounting and auditing firms. To achieve this objective, a descriptive approach was adopted for the theoretical framework, while an analytical approach was utilized for the empirical study. The questionnaire designed for this purpose was distributed to the targeted academics, statutory auditors, and certified public accountants. A purposive sample was selected, and 40 questionnaires were distributed. Out of these, 37 questionnaires were retrieved, and upon review, 35 were found valid for statistical analysis using the SPSS software. Following the data processing of the retrieved questionnaires, the results revealed a statistically significant relationship between audit committees and the preparation of high-quality financial reports.

Keywords: Audit Committees, Financial Reports, Internal Control, Risk Management.

فهرس المحـــتويات

فهرس المحتويات

الاهداء	
شكر وتقدير	
الملخص	IV
فهرس المحتويات	V - VII
فهرس الجداول والاشكال	VIII – X
قائمة الملاحق	XI
قائمة المختصرات	XII
المقدمة	أ-خ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للجان المراجعة والتقارير المالية عالية الجودة	
تمهيد	2
المبحث الأول: الإطار النظري للجان المراجعة.	3
المطلب الأول: ماهية لجان المراجعة.	3
المطلب الثاني: خصائص ووظائف لجان المراجعة	5
المطلب الثالث: مسؤوليات ومهام لجان المراجعة	7
المبحث الثاني: المحددات النظرية لجودة التقارير المالية ودور لجان المراجعة في تعزيزها.	11
المطلب الأول: ماهية جودة التقارير المالية	11
المطلب الثاني: خصائص جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية	17
المطلب الثالث: جودة التقارير المالية في ظل فعالية الرقابية للجان المراجعة	28
المبحث الثالث: الدراسات السابقة.	31
المطلب الأول: دراسات سابقة حول لجنة المراجعة	31
المطلب الثاني: دراسات سابقة حول التقارير المالية	33
المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	36
خلاصة الفصل	39

فهرس المحتويات

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	
تمهيد	41
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستعملة	42
المطلب الأول: طريقة الدراسة (تحديد مجتمع وعينة الدراسة)	42
المطلب الثاني: الأساليب الإحصائية المستخدمة وقياس صدق وثبات أداة الدراسة	44
المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة	51
المطلب الاول: عرض نتائج الدراسة	52
المطلب الثاني: نتائج اختيار فرضيات الدراسة	62
خلاصة الفصل	72
الخاتمة	73
المراجع	76
قائمة الملاحق	80

فهرس الجداول و الأشكال

قائمة الجداول

العنوان	الصفحة
الجدول رقم (01-01) : ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	35
الجدول رقم (02-01) : عدد الاستبيانات الموزعة والمسترجعة	42
الجدول رقم (02-02) : المتوسط المرجح	44
الجدول رقم (02-03) : ألفا كرونباخ	46
الجدول رقم (02-04) : معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " بعد استقلالية لجنة المراجعة " والدرجة الكلية للمجال	47
الجدول رقم (02-05) : معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "بعد تنوع الخبرات الأكاديمية والمهنية " والدرجة الكلية للمجال	48
الجدول رقم (02-06) : معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "بعد الإشراف على نظم الرقابة الداخلية " والدرجة الكلية للمجال	49
الجدول رقم (02-07) : معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال المتغير التابع جودة التقارير المالية المنشورة والدرجة الكلية للمجال.	50
الجدول رقم (02-08) : معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة	51
الجدول رقم (02-09) : توزيع العينة حسب متغير المؤهل العلمي	52
الجدول رقم (02-10) : توزيع العينة حسب متغير الوظيفة الحالية	54

الجدول رقم (02-11) : توزيع العينة حسب متغير الخبرة المهنية	55
الجدول رقم (02-12) : إجابات الافراد البعد استقلالية لجنة المراجعة	57
الجدول رقم (02-13) : إجابات الافراد البعد تنوع الخبرات الأكاديمية والمهنية	58
الجدول رقم (02-14) : إجابات الافراد البعد الإشراف على نظم الرقابة الداخلية	59
الجدول رقم (02-15) : إجابات الافراد للمتغير التابع جودة التقارير المالية المنشورة	61
الجدول رقم (02-16) : يوضح نتائج نموذج الانحدار البسيط الفرضية الفرعية الاولى استقلالية لجنة المراجعة	63
الجدول رقم (02-17) : يوضح نتائج نموذج الانحدار البسيط الفرضية الفرعية الاولى تنوع الخبرات الأكاديمية والمهنية	66
الجدول رقم (02-18) : يوضح نتائج نموذج الانحدار البسيط الفرضية الفرعية الثالثة الإشراف على نظم الرقابة الداخلية	69

قائمة الأشكال

العنوان	***الصفحة***
الشكل رقم (01-01) : معايير تحقق جودة المعلومات المحاسبية	14
الشكل رقم (02-01) : متغير المؤهل العلمي	53
الشكل رقم (02-02) : متغير الوظيفة الحالية	54
الشكل رقم (02-03) : متغير الخبرة المهنية	55

الشكل رقم (02-04) : المخطط المبعثر (Scatterplot) يوضح توزيع القيم الفعلية والمتوقعة للفرضية الاولى	64
الشكل رقم (02-05) : المخطط المبعثر (Scatterplot) يوضح توزيع القيم الفعلية والمتوقعة للفرضية الثانية	67
الشكل رقم (02-06) : المخطط المبعثر (Scatterplot) يوضح توزيع القيم الفعلية والمتوقعة للفرضية الثانية	70

قائمة الملاحق

العنوان	*الصفحة*
ملحق رقم (1) : استمارة الاستبيان	80
ملحق رقم (2) : قائمة الأساتذة المحكمين	84
ملحق رقم (3) : مخرجات برنامج SPSS	84

قائمة اختصارات

المختصرات	الدلالة باللغة الأجنبية	الترجمة بالغة العربية
IASB	International Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة المالية
GAAP	Generally Accepted Accounting Principles	المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً
SEC	Securities and Exchange Commission	هيئة الأوراق المالية والبورصات
NYSE	New York Stock Exchange	بورصة نيويورك
SCF	Statement of Cash Flows	قائمة التدفقات النقدية
IPSASB	International Public Sector Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام
GPFR	General Purpose Financial Reports	التقارير المالية ذات الأغراض العامة
SPSS	Statistical Package for the Social Sciences	الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية

ASJP	Algerian Scientific Journal Platform	الأرضية الرقمية للمجلات العلمية الجزائرية
PCE	Personal Consumption Expenditures	نفقات الاستهلاك الشخصي

المقدمة

توطئة:

تعتبر التقارير المالية واجهة أي شركة، وعليها تبنى قرارات المستثمرين والبنوك لكي نثق في هذه التقارير، يجب أن تكون دقيقة وخالية من التلاعب. تاريخياً، وبعد الفضائح المالية الكبرى التي هزت العالم (مثل أزمة "إنرون")، أدرك الخبراء ضرورة إيجاد نظام صارم لضبط الإدارة وحماية حقوق المساهمين، فبرز بقوة مفهوم "**حوكمة الشركات**" .وفي قلب هذه الحوكمة، ظهرت "لجان المراجعة" كأهم أداة رقابية ، وأصبحت إلزامية بقوة القانون في الكثير من الدول لضمان النزاهة والشفافية وحماية أموال المساهمين.

لكن عندما ننظر إلى الواقع الجزائري، نجد مفارقة غريبة فرغم سعينا لتطوير اقتصادنا وتبني نظام محاسبي حديث(SCF) ، إلا أن لجان المراجعة لا تزال في أغلب الشركات مجرد "حبر على ورق" أو إجراء اختياريا وغير ملزم. وحتى إن وجدت، فهي غالبا لجان شكلية تفتقر للاستقلالية.

هذا الغياب الفعلي لدور لجان المراجعة يفتح الباب أمام الأخطاء والتلاعبات. ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتبحث في الأثر الإيجابي الذي يمكن أن يتحقق لو تم تفعيل هذه اللجان بشكل فعلي.

الإشكالية الرئيسية:

إلى أي مدى تسهم استقلالية لجان المراجعة، وتنوع خبرات أعضائها، وإشرافها على نظم الرقابة الداخلية في ضمان إعداد تقارير مالية عالية الجودة تعكس الشفافية والمصداقية وتحد من الأخطاء والتلاعب؟

الأسئلة الفرعية:

إلى أي مدى تؤثر استقلالية لجان المراجعة عن الإدارة التنفيذية في الحد من التلاعب وضمان شفافية القوائم المالية؟

كيف ينعكس تنوع الخبرات المهنية والعلمية لأعضاء لجان المراجعة على جودة ودقة البيانات المحاسبية المنشورة؟

ما أثر دور لجان المراجعة في تطوير نظم الرقابة الداخلية على موثوقية ومصداقية التقارير المالية؟

الفرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدور لجان المراجعة من خلال استقلاليتها، وتنوع خبرات أعضائها، وإشرافها على الرقابة الداخلية في إعداد تقارير مالية عالية الجودة.

الفرضيات الفرعية:

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لـ استقلالية لجنة المراجعة في تعزيز مصداقية وشفافية التقارير المالية؛
2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لـ تنوع الخبرات في تحسين دقة وجودة المعلومات المالية؛
3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لـ الإشراف على الرقابة الداخلية في رفع مستوى الثقة والحد من الغش.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك مجموعة أسباب الدافعة لاختيار الدراسة هذا الموضوع وصياغة إشكاليته فيما يلي:

1. لرغبة في تسليط الضوء على أن هذه اللجان في الجزائر ما زالت "شكلية"، وهناك حاجة لتفعيلها على أرض الواقع؛
2. أهمية الموضوع في الحد من التلاعب المالي؛
3. ميول الشخصي والاهتمام بمجال التدقيق المحاسبي والرقابة.

أ) أهداف الدراسة:

1. تسليط الضوء على مفهوم لجنة المراجعة ومهامها ودوروها في زيادة الإفصاح والشفافية في التقارير المالية ودورية الاجتماعات في بناء نظام رقابي متين؛
2. بحث ومناقشة فهم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وتوضيح طبيعة التقارير المالية والمعايير التي تضمن مصداقيتها مع تحديد احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية لضمان تقديم تقارير تتسم بالشفافية والمنفعة في اتخاذ القرارات؛
3. استخلاص نتائج حول إثر الفعالية الرقابية للجان المراجعة في تجويد الإفصاح المحاسبي وتحليل العلاقة بين أنشطة اللجنة والخصائص النوعية للتقارير، لإظهار كيف يساهم إشرافها في الحد من الأخطاء والتلاعب وضمان إنتاج معلومات مالية عالية الجودة تعكس الواقع الاقتصادي بصدق.

ب) أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة من خلال إبراز دور لجان المراجعة كآلية أساسية لضمان نزاهة الإفصاح المحاسبي من خلال قدرتها على الحد من التلاعب المالي وتحقيق الثقة بين الإدارة والمساهمين كما يساهم استقلالية اللجنة وتنوع خبرتها على جودة التقارير المالية مما يعزز شفافية البيانات المنشورة وموثوقيتها لاتخاذ قرارات رشيدة.

- **الأهمية العلمية:** تتمثل من خلال استكمال البناء العلمي لموضوع دور لجان المراجعة في ضمان جودة التقارير المالية والرفع من موثوقية المعلومات المحاسبية، (حيث ان معظم الدراسات السابقة لم تولي اهتماما كافيا للربط المباشر بين خصائص لجان المراجعة وبين الخصائص النوعية للمعلومات المالية) لذلك سوف يقوم الباحث باستكمال هذه الجزئية ومحاولة إثرائها لما يخدم الفكر المحاسبي والرقابي.

- **الأهمية العملية:** تأتي أهمية البحث لتأكيد ضرورة تفعيل دور لجان المراجعة كألية رقابية حتمية في البيئة الاقتصادية الحالية، مع بيان أثر خصائصها في رفع جودة التقارير المالية بحيث الاستفادة منها تساهم بشكل مباشر في تحسين موثوقية المعلومات المحاسبية مما ينعكس إيجابيا على دقة قرارات المستثمرين وحماية الأسواق المالية.

يكون نطاق الدراسة على نحو التالي:

- **الحدود الموضوعية:** اقتصرت هذه الدراسة على موضوع دور لجان المراجعة في إعداد التقارير المالية عالية الجودة.
- **الحدود البشرية:** قد تمت هذه الدراسة على عينة من فئة الأكاديميين وفئة مكاتب المحاسبة والمراجعة.
- **الحدود المكانية:** في الجانب الميداني أجريت الدراسة في ولاية ورقلة.
- **الحدود الزمنية:** أجريت الدراسة خلال فترة السداسي الأول من 2026.

ت) منهج الدراسة المتبع:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي فيما يتعلق بالجانب النظري أما في الجانب التطبيقي فاعتمدنا على المنهج التحليلي في الدراسة ميدانية وذلك للقيام بنوعين من الدراسة وهما:

- **الدراسة النظرية:** حيث سيتم إجراء مسح مكتبي شامل لكل ما له علاقة بموضوع لجان المراجعة وجودة التقارير المالية في الدوريات، المجلات العلمية المتخصصة العربية والأجنبية، الكتب، والرسائل الجامعية، كما سيتم التطرق إلى المعايير الدولية والتشريعات المنظمة لعمل هذه اللجان لضبط الإطار المفاهيمي للدراسة .

- **الدراسة الميدانية:** وذلك من خلال القيام باستبيان يهدف إلى تبيان دور لجان المراجعة في تحسين جودة التقارير المالية وتعزيز المصداقية في القوائم المالية، ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم إعداد قائمة استقصاء وزعت على عينة من مجتمع الدراسة (محاسبين، مراجعين، أعضاء لجان المراجعة) .

ث) صعوبات الدراسة:

واجهت الدراسة مجموعة من الصعوبات بعضها فيذ الجانب النظري والبعض في الجانب التطبيقي تمثلت هذه الصعوبات في:

1. قلة المراجع والدراسات السابقة الحديثة التي تناولت متغيرات الدراسة .
2. صعوبة الوصول إلى الخبراء والمدققين الماليين لتوزيع الاستبيان نظراً لضيق وقتهم وكثرة التزاماتهم المهنية.

ج) هيكل الدراسة:

لإنجاز هذه الدراسة قمنا بتقسيمها الى فصلين، كل فصل بمقدمة وينتهي بخلاصة، وهذه الفصول جاءت كالآتي:

- **الفصل الأول:** قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين هما:
  - **المبحث الأول:** الإطار النظري للجان المراجعة.
  - **المبحث الثاني:** المحددات النظرية لجودة التقارير المالية ودور لجان المراجعة في تعزيزها.
  - **المبحث الثالث:** الدراسات السابقة.
- **الفصل الثاني:** تم عرض وتحليل نتائج الاستبيان ومناقشتها في مبحثين.
  - **المبحث الأول** :الطريقة والأدوات المستعملة.
  - **المبحث الثاني** :عرض وتحليل نتائج الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للجان المراجعة والتقارير المالية عالية الجودة

تمهيد

تعتبر لجان المراجعة من أهم أجهزة الرقابة حول العالم، ظهرت بعد الأزمة المالية العالمية، التي حدثت في أواخر القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية، ويتمثل دورها في متابعة عمل المراجعة باحترافية وحيادية تامّة وبدون أي انحياز أو تأثير من قرارات مجلس الإدارة، كما يضمن جودة المعلومات المالية، ومن هذا المنطق سوف نتناول في هذا الفصل ما يلي:

- **المبحث الأول: الإطار النظري للجان المراجعة.**
- **المبحث الثاني: المحددات النظرية لجودة التقارير المالية ودور لجان المراجعة في تعزيزها.**
- **المبحث الثالث: الدراسات السابقة.**

المبحث الأول: الإطار النظري للجان المراجعة.

ظهرت لجنة المراجعة في الولايات المتحدة الامريكية بعد انهيار شركة إنرون سنة 2002 بشكل قانوني بعد قيامها بتلاعبات في الأوراق المالية وبعد هذا الازمة قامت بورصة نيويورك(NYSE) ولجنة تداول الأوراق غير التنفيذيين بإنشاء مجموعة من المراجعين يشرفون على التقارير المالية الصادرة من الشركات.

المطلب الأول: ماهية لجان المراجعة.

الفرع الأول: تعريف لجان المراجعة.

تعددت التعاريف التي تتناول ماهية لجان المراجعة باختلاف الزاوية التي ينظر منها الباحثون، غير أن جميعها تتفق على أن لجنة المراجعة هي " بأنها لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة، تتكون من عدد من الأعضاء غير التنفيذيين، و يحضر اجتماعات هذه اللجنة صلاحيات العمل طبقا للإحكام التي يقررها مجلس الإدارة، و ترفع تقاريرها الدورية إلى رئيس مجلس الإدارة و عرفت بأنها "لجنة مكونة من أعضاء مجلس إدارة الشركة الذين تتركز مسؤولياتهم في مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها الي مجلس الإدارة، و تتلخص نشاطاتها في ترشيح المدقق الخارجي و مناقشة نطاق و نتائج للشركة و التأكيد من التدقيق معه ، وكذلك مراجعة نظام الرقابة الداخلية للشركة والتأمين و كذلك من تطبيق قواعد حوكمة الشركات في الشركة "[1].

[1]- فاتح سردوك، إطار مقترح لتفعيل دور لجان المراجعة ورقابة الجودة في تحقيق جودة المراجعة دراسة تحليلية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين وأطراف الحوكمة بالجزائر، مجلة المعارف، مج 12، ع 23 الجزائر، 2017، ص: 184.

وترى الباحثتين ان مفهوم لجان المراجعة بأنها مجموعة من الأعضاء المنبثقة من مجلس الإدارة التي تقوم بمراجعة القوائم المالية وتضمن للمساهمين الشفافية والثقة في صحة المعلومات والقوائم المالية المطروحة .

الفرع الثاني: درو لجنة المراجعة.

يكمن دوها بشكل أساسي في رقابة مجلس الإدارة من خلال الصلاحيات الموكلة لها للحفاظ على مراقبة ضمان الالتزام بنظم العمل والمتطلبات القانونية [1]والالتزام بمبادئ حوكمة الشركات ويتضح ذلك مما يلي:

- تحقيق التنسيق الفعال مع المراجعين الخارجيين من خلال تحديد مجال المراجعة، ومراجعة القوائم المالية قبل وبعد النشر؛
- تقويم النواحي المالية، وكذلك التأكد من أخذ ملاحظات وتوصيات المراجعين المالية للمنظمة. الخارجيين، ومناقشة إجراءات وضوابط الرقابة الداخلية، وتقويم السياسات؛
- فحص وتقويم أعمال إدارة المراجعة الداخلية للتأكد من مدى كفاية برامج المراجعة الداخلية وتقويم مدى كفاية فريق عمل المراجعة الداخلية للوفاء بالمهام المنوط القيام بها؛
- مراجعة وتقويم أداء إدارة الحسابات والإدارة المالية؛
- تعيين او عزل المراجعين وكذلك الإشراك في تحديد أتعابهم.[2]

[1] زين علي أحمد، "**مبادئ وممارسات حوكمة الشركات** "مجلة المال والتجارة، العدد: 493، مصر، 2010، ص: 22.

[2] د. مجدي محمد سامي " **دور لجان الراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية** " مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد 2، مصر، 2009، ص: 26.

الفرع الثالث: أهمية لجنة المراجعة.

تكمن أهمية لجنة المراجعة في وضع الإطار العام لإدارة وتحرص على الالتزام بالقوانين وهي المسؤولة على تحديد الأهداف وصلاحيات المرجعة الداخلية وهي "حلقة وصل " بين لجنة مراجعة ومجلس الإدارة وتساهم في تعزيز ثقة المساهمين في مصداقية المعلومات وجودة التقارير المالية.

المطلب الثاني: خصائص ووظائف لجان مراجعة.

الفرع الأول: خصائص لجان المراجعة.

تتمتع لجان المراجعة بمجموعة من الخصائص الذي يضمن دورها والتزامها بصدق والشفافية في القوائم المالية ويمكن تلخيصها فما يلي [1]:

1. **الاستقلالية:** يعتبر معيار الاستقلال عن الإدارة من أهم المعايير التي ترتكز عليها أغلب اللوائح المنظمة العمل لجنة المراجعة ويمثل هذا المعيار أحد أهم شروط اختيار أعضاء لجنة المراجعة حيث أنه من الضروري أن يكون أعضاء لجنة المراجعة مستقلين ظاهريا وحقيقة عن إدارة الشركة بحيث لا يظهر المجلس إدارة الشركة وجود علاقة مباشرة أو غبر مباشرة بين أعضاء اللجنة ومدراء الشركة التنفيذيين؛
2. **الكفاءة المالية والمحاسبية:** أن يتمتع أعضاء لجنة المراجعة بالخبرة والمعرفة والمهارة بالقدر الذي يمكنهم من متابعة أنظمة الرقابة الداخلية وتقييمها ومدى الالتزام بإجراءات هذه

[1] محي الدين محمد إبراهيم عثمان النعيم، إبراهيم يعقوب إسماعيل عثمان، سفيان أبو البشر ادم سعد، **أثر فاعلية خصائص لجان المراجعة على تحسين جودة التقارير المالية المنشورة**، مجلة الاقتصاد الجديد المجلد ،11 العدد،2 :جزء،1، 2020، ص: 436.

النظم بالإضافة إلى القدرة على فهم الأمور المحاسبية والتدقيق والإدارة المالية وأن يكونوا على دراية كافية بإعداد التقارير المالية وبطبيعة نشاط الشركة؛

3. **عدد أعضاء لجنة المراجعة:** يختلف عدد أعضاء اللجنة من شركة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى وذلك وفقا لحجم مجلس الإدارة وحجم الشركة وطبيعة نشاطها ولهذا الشأن اهتمت العديد من الهيئات والمؤتمرات العلمية والدراسات بتحديد الحجم الأمثل لعدد أعضاء اللجنة والذي يتراوح بين ثلاثة إلى خمسة أعضاء وقد يمتد ليشمل سبعة أعضاء كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا واستراليا ومصر والسعودية؛
4. **دورية اجتماعات لجنة المراجعة:** عدد المرات التي تجتمع فيها لجنة المراجعة خلال العام تعتبر مقياسا مهما على مقدرة اللجنة في الوفاء بمسئولياتها وعدد المرات التي تجتمع فيها اللجنة خلال العام يتوقف على حجم مسئولياتها وطبيعة الظروف التي تعيشها الشركة وبالنسبة لتحديد العدد المناسب للمرات التي تجتمع فيها اللجنة خلال العام يجب ألا يقل عن ثلاث مرات في العام أو على أساس ربع سنوي كما أوصت لجنة.

الفرع الثاني: الوظائف الاساسية للجنة المراجعة.

لجنة المراجعة لها القدرة على مواكبة التغيرات التي تحدث في بيئة الاعمال ومن بين أهم وظائفها هي الفحص والتدقيق مثل:[1]

1. صحة وسلامة القوائم المالية للشركة؛
2. استقلالية ونزاهة وتأهيل وأداء المراجعين الخارجيين؛
3. أداء وظيفة المراجعة الداخلية بالشركة؛
4. ملائمة نظم الرقابة الداخلية للشركة؛

[1] أ من السيد أحمد لطفي، **المراجعة وحوكمة الشركات**، الدار الجامعة، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ،2010، ص: 253.

5. مراقبة الالتزام بمتطلبات القوانين واللوائح ودليل السلوك.

المطلب الثالث: مسؤوليات ومهام لجان المراجعة.

تتمثل مسؤوليات مهام لجان المراجعة في كونها [1]هي المسؤولة من التأكد من صحة وسلامة التقارير المالية قبل إعلانها لضمان صحة المعلومات وشفافية للمساهمين، ومن اهم مهامها هي الاشراف على عمل المراجعين وتقييم أنظمة الرقابة لمنع الأخطاء وتلاعبات والتزامها بالقوانين والمعايير المحاسبية.

1 .مهام اللجنة المتعلقة بإعداد القوائم المالية:

تتمثل مسؤوليات اللجنة فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية كتالي:

أ) مناقشة الإدارة والمراجع الخارجي حول سياسة الإفصاح والمتطلبات التي تفرضها اللوائح والقوانين التي تفرضها الدولة وبورصة الأوراق المالية المقيدة بها الشركة أسهمها، بالإضافة إلى قيام اللجنة بمناقشة جودة ومدى مناسبة المبادئ المحاسبية التي تطبقها الشركة؛

ب) مناقشة الادارة والمراجع الخارجي في كيفية اعداد التقارير السنوية للشركة والملاحظات والتفسيرات المرفقة به؛

ت)مناقشة المراجع الخارجي في التقارير المالية التي تم مراجعتها وفي التقرير الخاص به؛

ث)مناقشة التغيرات التي تحدث في خطة المراجعة الخارجية؛

ج) المشاكل والمعوقات التي يواجها المراجع الخارجي في قيامه بعملية المراجعة؛

ح) مناقشة الامور التي يجب أن يقوم المراجع الخارجي بتوصيلها للجنة المراجعة وذلك وفق معايير المراجعة المتفق عليها GAAP؛

[1] محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري**، والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر الطبعة الأولى، 2008، ص ص 100- 99.

خ) مناقشة المراجع الخارجي في مدى جودة المبادئ المحاسبية التي تطبقها الشركة في اعداد القوائم والتقارير المالية؛

د) مناقشة الادارة والمراجع الخارجي في مدى ملائمة أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة بالشركة.

2. المسؤوليات المتعلقة بالمراجع الخارجي:

تتمثل مسؤوليات اللجنة فيما يتعلق بالمراجع الخارجي كتالي:[1]

أ) تعتبر لجنة المراجعة هي الجهة المسؤولة الوحيدة عن تعيين وفصل وتحديد أتعاب المراجع الخارجي بالإضافة إلى إشرافها على عمله وحل الخلافات التي قد تنشأ بين الإدارة والمراجع الخارجي فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية، ويجب على اللجنة القيام بمراجعة واعتماد الخدمات غير المراجعة التي قد يقوم المراجع الخارجي بتقديمها للشركة، بهدف التأكد من عدم تأثيرها على استقلاليته؛

ب) يجب على اللجنة بشكل سنوي طلب تقرير من المراجع الخارجي يوضح الاتي:

- إجراءات الرقابة الداخلية المطبقة بالشركة؛
- العلاقة بين المراجع الخارجي والشركة، وذلك بهدف تقييم استقلالية المراجع الخارجي.

ت) قيام المراجع الخارجي بالاتصال مباشرة باللجنة في حالة وجود مشاكل ومعوقات من جانب الإدارة؛

ث)مراجعة أداء واستقلالية المراجع الخارجي؛

ج) مراجعة خدمات غير المراجعة التي يقوم المراجع الخارجي بتقديمها للشركة.

3 .المسؤوليات المتعلقة بالمراجعة الداخلية:

تلعب المراجعة الداخلية دورا مهما في منع التلاعب واكتشاف الأخطاء داخل الشركة نظرا لأن المراجعين الداخليين يعتبرون موظفين من داخل الشركة وبالتالي لديهم الدراية الكاملة بجميع ظروف

[1] محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري**، والمديرين التنفذيين، مرجع سبق ذكره، ص ص101– 100.

الشركة وطبيعة عملياتها وبمدى ملائمة السياسات المحاسبية المطبقة وبإمكانية التعديل بها، ولذلك اهتمت العديد من الهيئات على زيادة استقلالية هذا القسم حيث أوضحت على ضرورة قيام لجنة المراجعة بما لديها من استقلاليتها عن ادارة الشركة ، والاجتماع برئيس قسم المراجعة الداخلية لمناقشته في الأخطاء التي تم اكتشافها والأساليب السليمة لمعالجة مثل هذه الأخطاء [1] .

و في الولايات المتحدة أوصى Blue Ribbon Committee 1999 بقيام لجنة المراجعة بإنشاء قنوات اتصال بينها وبين قسم المراجعة الداخلية من أجل تدعيم كل منهما الأخر ، حيث يعتبر قسم المراجعة الداخلية مصدرا أساسيا تعتمد عليه لجنة المراجعة في الحصول على المعلومات والبيانات التي تساعدها في الوفاء بمسؤولياتها ومن ناحية أخرى تعتبر لجنة المراجعة بالنسبة لقسم المراجعة الداخلية حارسا لها من تدخل الادارة في شؤونها بما يؤدي الى زيادة استقلالها عن طريق إمكانية التقرير المباشر لها عن الأخطاء التي تكتشفها أثناء عملية المراجعة .

4 .المسؤوليات المتعلقة بالرقابة الداخلية وإدارة المخاطر:

تقوم لجنة المراجعة بمراجعة كفاءة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، وفي حالة انعدام هذه الوظيفة يتم دارسة الحاجة إلى اليها سنوياً، وعملية تعيين وانهاء خدمات مدير التدقيق الداخلي من مهمات اللجنة، وتتطلب عملية مراقبة أنشطة التدقيق الداخلي:[2]

أ) وجود اتصال مباشر بين مدير التدقيق الداخلي وكل من لجنة التدقيق الذي يكون مسؤولا مباشرا أمامها، ومع رئيس مجلس الإدارة؛

ب)مراجعة وتقييم خطة التدقيق الداخلي؛

ت)استلام التقارير الخاصة بنتائج عمل المدققين الداخليين على أساس دوري؛

[1] نبيه توفيق المرعي، **دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التامين الأردنية**، دراسة ميدانية، مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة جارا، المملكة الأردنية الهاشمية، 2009، ص: 64.

[2] عادل خليل علي قطيشات، **مدى توفر الشروط اللازمة لتحسين فاعلية لجان التدقيق المشكلة في الشركات المساهمة العامة الأردنية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط الأردن،2010، ص: 30.

ث)مراجعة ومراقبة استجابة الإدارة لتوصيات ونتائج أعمال التدقيق الداخلي؛

ج) عقد اجتماع سنوي واحد على الأقل مع مدير التدقيق الداخلي بدون حضور الإدارة؛

ح) مراقبة وتقييم دور وفاعلية التدقيق الداخلي في البيئة الكلية لنظام إدارة مخاطر الشركة.

5 .المسؤوليات المتعلقة بمدى الالتزام باللوائح والقوانين:

تتمثل مسؤوليات اللجنة فيما يتعلق بمدى الالتزام باللوائح والقوانين كتالي:[1]

- مناقشة الإجراءات التي تتبعها الشركة والمتعلقة بكيفية اكتشاف وتحديد المخاطر التي تواجهها الشركة قبل القضايا المؤكدة وغير المؤكدة والخاصة بعدم الالتزام بالقوانين، والأمور الأخرى التي لها تأثير مباشر على عمليات الشركة والقوائم المالية؛
- مناقشة المستشارين الذين تستعين بهم في الشؤون القانونية والضريبية التي لها تأثير مباشر على عمليات الشركة والقوائم المالية؛
- مناقشة الادارة والمراجعين الداخليين والمراجع الخارجي في مدى مناسبة أنظمة المعلومات الإدارية المطبقة بالشركة والمخاطر التي تواجهها وكيفية معالجتها.

[1] محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين**، مرجع سبق ذكره، ص: 103.

المبحث الثاني: المحددات النظرية لجودة التقارير المالية ودور لجان المراجعة في تعزيزها.

لا يمكن الحديث عن نجاح أي نظام محاسبي دون التأكد من جودة مخرجاته النهائية المتمثلة في التقارير المالية؛ فهي الوسيلة الأساسية التي تمد مستخدمي المعلومات بالحقائق اللازمة لبناء قراراتهم. ولكي تصل هذه التقارير إلى مستوى عالٍ من الموثوقية، لابد من وجود آليات رقابية قوية تحميها من الأخطاء والتلاعب، وهنا يبرز الدور الجوهري لـ 'لجان المراجعة' كصمام أمان يضمن نزاهة هذه المعلومات وشفافيتها. ومن هذا المنطلق، سنتناول في هذا المبحث مفهوم جودة المعلومات وأهم خصائصها، مع تسليط الضوء على العلاقة الوثيقة التي تربط بين فاعلية لجان المراجعة والارتقاء بمستوى التقارير المالية.

المطلب الأول: ماهية جودة التقارير مالية.

أولا مفهوم الجودة في التقارير المالية:

تعني الجودة في هذا المجال مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، ولتحقيق ذلك يجب الإلتزام بالمعايير الرقابية والمهنية والقانونية والفنية عند إعداد القوائم المالية هو الضمان الأساسي لخلوها من التحريف والتضليل، وهو ما يمنح المعلومات المحاسبية صفة 'الجودة'. حيث تُمثل الخصائص النوعية الأداة التي تُقيم فاعلية الطرق المحاسبية في تحويل البيانات الجامدة إلى معلومات ذات قيمة مضافة تخدم صانع القرار.[1]

تعد جودة المعلومات المحاسبية الميزان الذي نقيس به مدى نجاح البيانات المالية في القيام بالمهام المتوقعة منها؛ فهي تمثل الدليل الذي نعتمد عليه لاختيار أفضل الطرق المحاسبية لتسجيل وعرض

[1]– زرزار العياشي، **أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات، الملتقى** الدولي الثامن حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة: واقع، رهانات وأفاق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 07-08 ديسمبر 2010، ص: 15.

البيانات في التقارير. والهدف من هذا الاختيار هو الوصول إلى معلومات مفيدة تدعم المستخدمين في اتخاذ قرارات مالية صحيحة. وبناءً على ذلك، فإن المعلومة ذات الجودة العالية هي ببساطة تلك التي تقدم أكبر فائدة ممكنة لمن يحتاج لاتخاذ قرار.[1]

ثانياً: معايير ضمان جودة المعلومات المحاسبية:

تتحقق جودة التقارير المالية من خلال الالتزام بالمعايير التالية[2]:

1. **المعايير القانونية** :تعمل العديد من المؤسسات المهنية في مختلف البلدان على تطوير معايير جودة التقارير المالية والتأكد من تطبيقها، وذلك من خلال وضع تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة. يتضمن ذلك إنشاء هيكل تنظيمي فعال يساهم في ضبط جوانب الأداء لدى الشركات، بما يتماشى مع المتطلبات القانونية التي تفرض عليها الإفصاح بشكل كافٍ عن أدائها.
2. **المعايير الرقابية** :يعتبر عنصر الرقابة جزءاً أساسياً من العملية الإدارية التي يعتمد عليها مجلس الإدارة والمستثمرون. يعتمد نجاح هذا العنصر على وجود نظام رقابي فعال يحدد دور لجان المراجعة والأجهزة الرقابية المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية. كما يلعب المساهمون والأطراف المعنية دوراً مهماً في تطبيق قواعد الحوكمة، من خلال أجهزة رقابية تضمن تنفيذ السياسات والإجراءات بفعالية. يساهم ذلك في تعزيز مصداقية البيانات المالية من خلال توفير تغذية عكسية مستمرة، وتقييم المخاطر، وتحليل العمليات، وتقييم الأداء الإداري ومدى الالتزام بالقوانين المعمول بها.

[1] –عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، ط1، 1990، ص: 144.

[2] –هوام جمعة، مداخلة بعنوان **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية**، ملتقى وطني حول: الحوكمة المحاسبية (واقع، رهانات وأفاق) ضمن المحور الثالث: جودة المعلومة المحاسبية والحوكمة، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي–، 08–2010/12/09، ص ص 18–19.

بناءً على ما سبق، يتضح أن المعايير الرقابية تلعب دوراً محورياً في تنظيم قواعد الحوكمة، حيث تركز على فحص مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات التي تسهم في تخصيص الموارد بشكل فعال، مما يعزز كفاءة الشركة ويزيد من ثقة مستخدمي القوائم المالية.

3. **المعايير المهنية:** تعمل الهيئات والمجالس المحاسبية المتخصصة على وضع معايير للمحاسبة والمراجعة بهدف تنظيم وضبط سير العمل المحاسبي. وقد ساهم ذلك في ترسيخ مفهوم مساءلة الإدارة أمام المساهمين لضمان حماية استثماراتهم، مما أوجد الحاجة إلى تقارير مالية تتسم بالشفافية والنزاهة .ومن هذا المنطلق، يتضح أن تطبيق مبدأ المساءلة يتماشى مع مبادئ حوكمة الشركات التي تقوم على الإفصاح الواضح وتبادل المعلومات، وهو ما يعزز الثقة ويقوي العلاقة بين الملاك والإدارة، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على نجاح المؤسسة.
4. **المعايير الفنية: إن** وجود معايير فنية واضحة يسهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وهو ما ينعكس مباشرة على جودة التقارير المالية ويزيد من ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة، مما يشجع على توسيع قاعدة الاستثمار. وقد عملت مجالس وضع المعايير، وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي، على إصدار مجموعة من القواعد التي تضبط الخصائص النوعية للمعلومات المالية .وبالتالي، فإن اعتماد هذه المعايير يساهم في تعزيز دور الهيئات التنظيمية للحوكمة من خلال وضع هياكل إدارية وقوانين تحكم عمل الشركات وتحمي حقوق المساهمين. كما يبرز دور المراجع الخارجي في الرقابة وضمان المساءلة، وهو ما يعزز ثقة المستثمرين في إدارة الشركة .وعليه، فإن مهنة المحاسبة والمراجعة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمبادئ الحوكمة، حيث تتأثر بشكل مباشر بإجراءاتها وتشريعاتها، وفي الوقت نفسه تسهم هذه المبادئ في تطوير المهنة عبر القوانين التي تنظم الإشراف والرقابة .وفي ضوء ذلك، يمكن اقتراح مجموعة من المعايير التي تساعد على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (01-01) : معايير تحقق جودة المعلومات المحاسبية

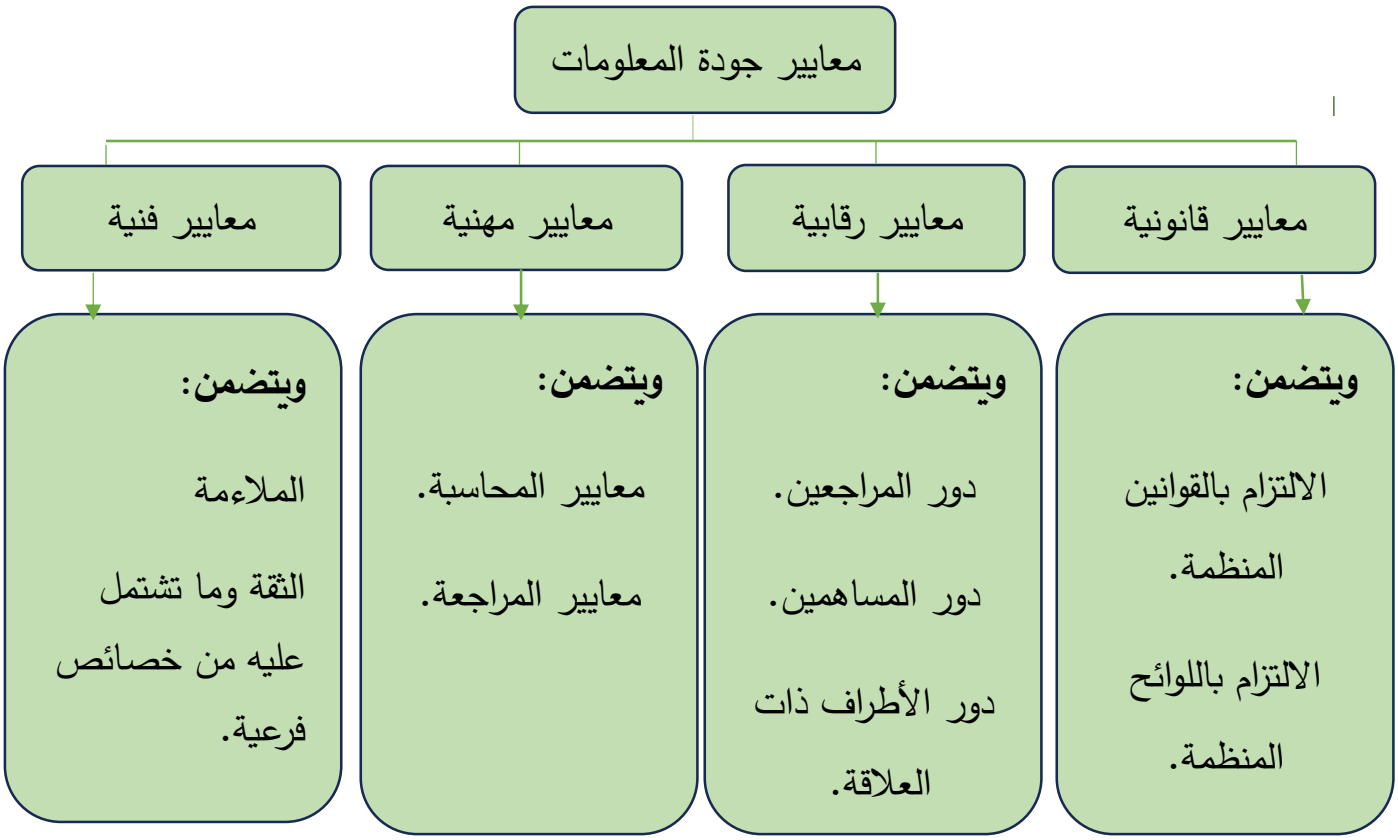

المصدر: صباحي نوال، «أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية»، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى دولي حول آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبية، جامعة الوادي، الجزائر، 17-18 نوفمبر 2013، ص: 08.

يتضح من هذا الشكل أن جودة المعلومات المحاسبية لا ترتبط بجانب واحد فقط، بل تشمل مجموعة من الأبعاد المتكاملة التي تؤثر بشكل مباشر في تحقيق هذه الجودة.

ثالثًا: تقييم جودة المعلومات المحاسبية:

تُستمد قيمة المعلومات المحاسبية من مدى قابليتها للاستخدام سواء في الوقت الحاضر أو في المستقبل، وكذلك من قدرتها على دعم القرارات الإدارية والمالية بكفاءة وفعالية. فالمعلومات ذات الجودة العالية تضيف قيمة مميزة لمراكز اتخاذ القرار داخل الشركة، وتنعكس إيجابًا على مختلف أنشطتها ووظائفها. ومن هنا يبرز مفهوم "القيمة التفاضلية للمعلومة"، الذي يقوم على الموازنة بين تكلفة الحصول على المعلومات والفائدة المتوقعة منها (التكلفة/العائد).

ورغم أن تقدير تكلفة إنتاج المعلومات يمكن تحديده بدقة نسبيًا، إلا أن قياس المنفعة المتحققة منها يُعد أكثر تعقيدًا، نظرًا لتعدد مجالات استخدامها وإمكانية إعادة توظيفها في مستويات مختلفة داخل المؤسسة. وبالتالي، فإن جودة المعلومات هي العامل الأساسي الذي يمنحها قيمتها الحقيقية.

وتتحدد درجة جودة المعلومات بالنسبة لمستخدميها أو متخذي القرار بثلاثة عناصر رئيسية:

- **مدى منفعة المعلومات** في دعم القرارات؛
- **درجة رضا المستخدمين** عن المعلومات المقدمة
- **مستوى الأخطاء أو التحيز** في إنتاج ومعالجة ونقل البيانات.

الحصول على هذه المعلومات يتطلب تكلفة، وإذا تجاوزت تكلفة إنتاجها القيمة المتوقعة منها، تصبح المؤسسة أمام خيارين[1]:

[1] –ماهر موسى درغام، تامر بسام الآغاء، مداخلة بعنوان: **العلاقة بين أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة وتعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبة (دراسة حالة المصارف المحلية العملة في فلسطين)**، المؤتمر العلمي الدولي التاسع: الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل، الجامعة الإسلامية – غزة، فلسطين، ص ص 12–13.

1. **رفع قيمة المعلومات** من خلال تحسين دقتها وزيادة المنافع المتحصل عليها .

2. **تقليص التكلفة** عبر تخفيض مستوى الدقة أو تقليل حجم المنافع المستمدة منها.

وتُقاس قيمة المعلومات المحاسبية من خلال أثرها على القرار؛ أي الفرق بين نتائج القرار الأول ونتائج القرار المعدل بعد إدخال المعلومات الجديدة، مطروحًا منه تكلفة الحصول على هذه المعلومات الإضافية. وبناءً على ذلك، إذا لم تُحدث المعلومات الجديدة أي تغيير في القرار المتخذ سابقًا، فإن قيمتها العملية تُعتبر معدومة أي تساوي الصفر.

رابعًا: أهداف التقارير المالية:

تسعى التقارير المالية إلى عرض أكبر قدر ممكن من المعلومات المفيدة التي تلبي احتياجات مستخدميها في عملية اتخاذ القرارات. وكما هو معروف، فإن المحاسبة تُعد نشاطًا خدميًا، ومخرجات هذا النشاط تتمثل أساسًا في مجموعة من التقارير المالية التي تقوم الإدارة بإعدادها لصالح مختلف الأطراف سواء داخل المؤسسة أو خارجها[1].

1. الأهداف الأساسية للتقارير المالية:[2]

تتمثل في:

- تقديم معلومات مفيدة لمتخذي قرارات الاستثمار والائتمان، مع مراعاة فهم الأنشطة الاقتصادية والتجارية؛
- تكون مفيدة للمستثمرين والدائنين الحاليين والمحتملين وغيرهم من المستخدمين في تقدير حجم وتوقيت ومخاطر التدفقات النقدية المستقبلية؛

[1]– عباس مهدي الشيرازي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 155.

[2]– أمين السيد لطفي، **نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية،2005، ص: 188.

- عرض بيانات تتعلق بالموارد الاقتصادية للشركة والالتزامات المترتبة عليها، إضافة إلى التغيرات التي تطرأ على كل منهما.

2. الأهداف التفصيلية للتقارير المالية:[1]

تتمثل الأهداف التفصيلية للتقارير المالية في:

- توفير بيانات تساعد على تقييم أداء الشركة وتحديد مستوى أرباحها؛
- تقديم معلومات توضح درجة السيولة وحركة الأموال داخل الشركة؛
- عرض بيانات تدعم تقييم مسؤولية الإدارة وكفاءة أدائها، وذلك من خلال تحليل الربحية ومكوناتها؛
- إضافة ملاحظات وتفسيرات الإدارة بما يزيد من قيمة المعلومات ويعزز من منفعتها للمستخدمين.

المطلب الثاني: خصائص جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية ومستخدميها.

أولًا: خصائص جودة المعلومات المحاسبية:

تهدف التقارير المالية إلى تقديم معلومات تخدم مختلف مستخدميها داخل الشركة وخارجها، ولتحقيق هذه المنفعة يجب أن تتسم المعلومات المحاسبية بمجموعة من الخصائص النوعية التي تحدد مستوى جودتها.

[1] -عباس مهدي الشيرازي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 172-173.

1-الخصائص النوعية الرئيسية:

تُعد خاصية المنفعة (الفائدة) في اتخاذ القرار الأساس الذي تُبنى عليه جودة المعلومات، ويتطلب ذلك توفر خاصيتين رئيسيتين :**الملاءمة** والموثوقية .فإذا غابت إحدى هاتين الخاصيتين، تصبح المعلومات المحاسبية غير مفيدة بالنسبة لمستخدميها الرئيسيين.[1]

أ-الملاءمة :

تعني قدرة المعلومات المحاسبية على إحداث فرق في قرارات المستخدمين[2]، أي أن وجودها قد يؤدي إلى اتخاذ قرار مختلف عما كان سيتخذ في غيابها. [3]

وقد عرّف مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) المعلومات الملائمة بأنها تلك التي تساعد على فهم الماضي والتحكم في الحاضر والتنبؤ بالمستقبل بشكل موضوعي تسهل على مستخدمي تلك المعلومات عملية صنع القرار واتخاذ قرار أدق وأكفأ مما لو كانت تلك المعلومات غير ملائمة[4] .ولكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة، يجب أن تتوفر فيها خصائص فرعية أهمها:

[1] -عباس مهدي الشيرازي، **مرجع سبق ذكره،** ص ص 194-196.

[2] -نعيم حسين دهمش ' **القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما'**، دار المطبوعات للنشر ودائرة المكاتب الوطنية، عمان، الأردن،1995، ص: 23.

[3]- أحمد حسين علي حسين، **نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقية**، القاهرة ،1997، ص: 26.

[4]- كمال عبد العزيز النقيب، ' **مقدمة في نظرية المحاسبة**'، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص: 293.

التوقيت المناسب (الملائم): تقديم المعلومات المحاسبية المالية في الوقت الذي يحتاجه المستخدم، لأن تأخر تقديمها فترة طويلة بعد وقوع الأحداث التي تتعلق بها بحيث تفقد فعاليتها في اتخاذ قرارات على أساسها.[1]

- **القدرة التنبؤية** :أن تساعد هذه المعلومات المستخدم على توقع النتائج المستقبلية من خلال الإفصاح عن نتائج الأحداث السابقة بالقوائم المالية.
- **القدرة على التقييم الإرتدادي (التغذية العكسية)** :يقصد بها قدرة المعلومات على مساعدة المستخدم من مراجعة صحة توقعاته السابقة وتقييم نتائج القرارات التي اتخذها بناءً على هذه التوقعات[2].

ب- الموثوقية:

تُعد خاصية الموثوقية إحدى الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية، وتتحقق هذه الخاصية عندما تكون البيانات خالية من الأخطاء محايدة، وتعبر بأمانة عن الواقع المالي، بما يجعلها قابلة للاعتماد من قبل المستخدمين. [3]

وتُقاس موثوقية المعلومات المحاسبية بمقدار المعلومات التي يتم نشرها في التقارير المالية بمدى خلوها من الأخطاء والتحيز في العرض، ودقتها في تمثيل الأحداث والعمليات الاقتصادية بصورة صادقة. وتكتسب هذه الخاصية أهمية خاصة بالنسبة للأفراد الذين لا يمتلكون الوقت أو الخبرة الكافية لتحليل محتوى التقارير المالية واختيار المعلومات المفيدة لهم. وقد عرّف البيان رقم (2)

[1]-عباس مهدي الشيرازي، **مرجع سبق ذكره،** ص: 201.

[2] -مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية – مدخل نظري وتطبيقي**، ط2، 2009، ص ص 18- 19.

[3]-عباس مهدي الشيرازي، **مرجع سبق ذكره،** ص: 201.

الصادر عن **FASB** الموثوقية بأنها خاصية المعلومات التي تضمن بدرجة معقولة خلوها من الأخطاء والتحيز، وأنها تمثل بصدق ما يُفترض أن تعكسه .ولتحقيق خاصية الموثوقية ينبغي أن تتوافر مجموعة من الخصائص الفرعية التالية:[1]

- **الصدق في التعبير:**

يُقصد بخاصية الصدق في التعبير وجود درجة عالية من التطابق بين المقاييس المحاسبية (المعلومات) والظواهر الاقتصادية المراد التقرير عنها، بحيث تعبر عن تمثيل المضمون والجوهر الاقتصادي وليس الشكل الظاهري فحسب. وتُبرز هذه الخاصية ضرورة تحقيق مطابقة تامة أو اتفاق بين الأرقام والأوصاف المحاسبية من جهة، والموارد والأحداث الاقتصادية الناتجة عنها في التقارير المالية من جهة أخرى؛ أي أن الأرقام تمثل الواقع الفعلي للمعاملات والأحداث. فعندما تعكس التقارير المالية الواقع الاقتصادي للمنشأة الناتج عن هذه المعاملات والأحداث، تكون صادقة العرض وموثوقة لصالح المستخدمين.

- **الحياد:**

يُقصد بالحياد، أو عدم التحيز، عدم اختيار المعلومات المحاسبية بطريقة تفضّل جهة أو طرفًا معينًا من الأطراف المهتمة بالتقارير المالية على حساب الآخرين.

وبشكل عام، يعني الحياد أن البيانات المحاسبية غير متحيزة لمستخدم محدد من مستخدمي التقارير المالية على حساب مستخدمين آخرين، مما يضمن موضوعية العرض.

[1]– هوام جمعة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 15–16.

- **القابلية للتحقق:**

تُعد خاصية القابلية للتحقق أحد الأسس الأساسية في الاختيار بين الطرق المحاسبية المختلفة، إذ تعزز ثقة المستخدمين في المعلومات المقدمة بالتقارير المالية. وهي مبدأ نسبي يشير إلى درجة عالية من الاتفاق بين المتخصصين في القياس المحاسبي الذين يطبقون نفس الطرق على نفس المعلومات، بحيث يصلون إلى نتائج متطابقة عند فحصها.

2- الخصائص النوعية الثانوية:

إضافة إلى الخصائص النوعية الأساسية التي سبق ذكرها، أوصى مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بخصائص نوعية ثانوية أخرى لا تقل أهمية، تتمثل في القابلية للمقارنة والثبات، والتي تساهم جنبًا إلى جنب مع الخصائص الأساسية في تعزيز جودة المعلومات الواردة في التقارير المالية. وهي:[1]

أ- **الثبات:**

عندما تعتمد الشركة نفس المعالجة المحاسبية لنفس الحدث عبر فترات زمنية متتالية، فإن ذلك يُعد دليلًا على ثباتها في تطبيق المعايير المحاسبية. غير أن هذا لا يمنعها من الانتقال من طريقة محاسبية إلى أخرى إذا ثبت أن الطريقة الجديدة أكثر ملاءمة أو أفضل من حيث النتائج، وفي هذه الحالة يصبح الإفصاح عن طبيعة التغيير وأثره أمرًا ضروريًا في التقارير المالية، خاصة في الفترات التي وقع فيها التغيير.

[1] - محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية -الجوانب النظرية والعلمية**، دار وئل للنشر، الأردن،2008، ص: 10.

وعند حدوث تعديل في الظروف أو المبادئ المحاسبية المطبقة، يجب الإفصاح بوضوح عن طبيعة هذا التغيير وأثره ومبرراته والإجراءات المتخذة بشأنه ضمن القوائم المالية الخاصة بالفترة التي شهدت التغيير. كما أن أي تغيير في المبادئ المحاسبية المستخدمة ينبغي أن يُشار إليه من طرف المراجع في فقرة توضيحية ضمن تقريره، بحيث تحدد هذه الفقرة طبيعة التغيير وتوجه القارئ إلى الملاحظات الواردة في التقارير المالية ذات الصلة.

ب- القابلية للمقارنة:

يقصد بخاصية القابلية للمقارنة إمكانية إجراء مقارنة بين القوائم المالية الخاصة بفترة زمنية معينة مع قوائم مالية لفترات سابقة لنفس الشركة، أو مقارنتها مع قوائم مالية لشركات أخرى خلال نفس الفترة. وتُعد هذه الخاصية ذات أهمية كبيرة لمستخدمي المعلومات المحاسبية، إذ تمكّنهم من تتبع أداء الشركة ومركزها المالي من فترة لأخرى، كما تساعدهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار والتمويل من خلال المقارنة بين الشركات المختلفة.

ولكي تتحقق القابلية للمقارنة في المعلومات المحاسبية، ينبغي توفر شرطين أساسيين[1]:

1. **سهولة العرض** مع اعتماد أسلوب موحد في القياس المحاسبي بما يسهل تقييم المعلومات.
2. **الثبات في القياس والعرض** عبر الفترات الزمنية المختلفة لضمان اتساق المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها في المقارنات.

ثانيا- مستخدمي المعلومات المحاسبية للتقارير المالية:

[1] -هوام جمعة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 17.

يتمثل مستخدمو المعلومات المحاسبية للتقارير المالية في الفئتين الداخلية والخارجية، ويأتي على رأسهم[1]:

- **المستخدمون الداخليون (إدارة الشركة):**

تشمل هذه الفئة إدارة الشركة ممثلة في مختلف المصالح والأقسام المسؤولة عن تسيير العمليات، والقائمين على اتخاذ القرارات التشغيلية اليومية. تُعد الإدارة الأكثر امتيازًا في الحصول على المعلومات المحاسبية المرغوبة وأدوات معالجتها، نظرًا لسيطرتها على نظام معالجة البيانات، مما يتيح لها تعديل هذه المعلومات وفقًا لاحتياجات الأقسام الداخلية؛ غير أن ذلك قد يقع على حساب ملاءمة المعلومات ومصداقيتها بالنسبة للأطراف الخارجية المهتمة.

- **المستخدمون الخارجيون:**

يتمثلون في جميع الأطراف الخارجية لإدارة الشركة الراغبة في الحصول على المعلومات المحاسبية المتعلقة بها، سواء كانت تمتلك القدرة على فرض طبيعة هذه المعلومات أم لا، ومن أبرزهم:

- **إدارة الضرائب:**

تُعد الضريبة مصدرًا رئيسيًا لإيرادات خزينة الدولة، خاصة الضرائب المفروضة على الشركات الربحية. تهدف إلى تحديد الوعاء الضريبي الحقيقي والتأكد من التزام الشركة بالشروط الضريبية المتعلقة بتقييم المخزونات وإهلاك الاستثمارات وغيرها، مما يستلزم من الشركة تقديم رزنامة مفصلة عن عملياتها الخاضعة للضريبة، سواء كانت مباشرة على مداخيلها ونشاطها أو كوسيط بين إدارة الضرائب والمتحمل النهائي للضريبة مثل ضريبة القيمة المضافة.

- **المساهمون:**

تُفيد التقارير المالية والمعلومات ملاك الشركة في ظل انفصال الإدارة عن الملكية، إذ تمكّنهم

[1] –مداني بن بلغيث، **أهمية اصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية– بالتطبيق على حالة الجزائر–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتراه، جامعة الجزائر،2004، ص ص79–80.

من تقييم الأداء الإجمالي للإدارة في تحقيق الربحية والحفاظ على سلامة المركز المالي، وبالتالي استمرارية المنشأة في ظل الظروف البيئية والتقنية والتنافسية والاجتماعية المحيطة.

- **الدائنون والمستثمرون:**

تكمن أهمية المعلومات المحاسبية لهذه الفئة في إمكانية التنبؤ بمستقبل الشركة، خاصة في مجال التسيير المالي والربحية، مما يمكّنهم من اتخاذ قرارات استثمارية أو الإقراض الملائمة، إلى جانب اهتمامهم الخاص بالتدفقات النقدية.

- **الآخرون:**

تشمل هذه الفئة جميع الأطراف المهتمة بالمعلومات المحاسبية للشركة بخلاف المذكورين سابقًا، ومن أبرزهم:

- الهيئات الإحصائية؛
- ممثلي العمال؛
- الباحثون (الجامعات).

- **السوق المالي:**

يوجد ارتباط وثيق بين المعلومات المحاسبية والمالية وسوق الأوراق المالية، حيث تتأثر أسعار الأسهم بحساسية عالية عند إفصاح الشركات المساهمة عن نتائجها السنوية أو ربع السنوية أو نصف السنوية، مما يؤدي إلى زيادة حجم التداول. يؤكد ذلك عدة دراسات فرضية المحتوى الإخباري للأرقام المحاسبية، إذ تعتبر البورصة طرفًا أساسيًا للشركات المساهمة ولعملية التنمية الاقتصادية في العديد من الدول، حيث تؤثر المعلومات المحاسبية على كفاءة السوق المالي بموجب فرضية كفاءة السوق المتاحة، التي تنص على أن الأسعار تعكس كليًا وفوريًا المعلومات الملائمة؛ وتُعتبر المعلومة ملائمة إذا كانت قادرة على التأثير في قرارات المستخدمين وتغييرها.

ثالثًا – طبيعة التقارير المالية:

تُوجه أهداف التقارير المالية نحو خدمة المصلحة العامة، لتلبية احتياجات مستخدميها المتعددين من خلال تقديم معلومات حول قدرة الشركة على توليد التدفقات النقدية، وتمدهم بمعلومات عن مكونات المكاسب، والوضع المالي وأداء الشركة.

لا تقتصر التقارير المالية على القوائم المالية فحسب، بل تشكل هذه القوائم الجزء المركزي منها، إذ تُعد الوسيلة الأساسية لإمداد الأطراف الخارجية بالمعلومات الجوهرية، وتتمثل في:

❖ **القوائم المالية:**

وفقًا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (1)، تتكون القوائم المالية من:

- ✓ قائمة المركز المالي (الميزانية)؛
- ✓ قائمة الدخل (حساب النتائج)؛
- ✓ جدول التدفقات الخزينة؛
- ✓ جدول تغير الأموال الخاصة؛
- ✓ الإيضاحات المرفقة (الملحق).

❖ **قائمة المركز المالي (الميزانية):**

تُعد العنصر الرئيسي في القوائم المالية، وهي بيان يُظهر الأصول والخصوم وحقوق الملكية في تاريخ محدد. [1]وهي تعكس الوضع المالي للشركة وصافي ثروتها.

❖ **قائمة الدخل (حساب النتائج):**

قائمة تُعبر عن مستويات الكفاءة الاقتصادية والمالية للشركة خلال فترة زمنية معينة.

[1]– طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة** – ج1، جامعة عين شمس، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص: 111.

❖ **جدول تدفقات الخزينة:**

يتيح متابعة التحصيلات والتسديدات الناتجة عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، وأثرها على وضعية الخزينة والتوازن المالي للشركة.

❖ **جدول تغير الأموال الخاصة:**

يُظهر التغيرات في أموال أصحاب الشركة الناتجة عن قرارات التمويل، أو فوائض/خسائر القيمة من العمليات، مُحددة صافي مركزهم المالي.

❖ **الإيضاحات المرفقة (الملحق):**

مستند يتضمن السياسات والطرق المحاسبية المعتمدة، بالإضافة إلى المعلومات الإضافية الضرورية لفهم القوائم المالية وتفسيرها بدقة[1].

الأهداف التي تسعى القوائم المالية إلى تحقيقها:

فإن الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB) ، في الفقرة 12، يُعرّف هدف القوائم المالية بأنه توفير معلومات عن الوضع المالي والأداء والتغيرات في الحالة المالية للشركة، تُعتبر مفيدة لطوائف واسعة من المستخدمين لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية؛ وخاصة المستثمرين كموردين أساسيين للرأس المال المخاطر، إذ تلبية احتياجاتهم من المعلومات تحقق رضا مستخدمين آخرين، وذلك من خلال[2]:

- توفير معلومات نافعة لتقييم احتمال تحقق التدفقات الخزينة، وأهميتها، وفترات حدوثها المحتملة؛

[1] -سفيان بن بلقاسم، **النظام المحاسبي الدولي وترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة وتطور الأسواق المالية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009/2010، ص ص 72-73.

[2] – منصوري الزين، أهمية **اعداد المعايير الدولية للتقارير المالية وأبعاد الافصاح والشفافية، دراسة تحليلية تقديمية للنظام المحاسبي والمالي الجديد المطبق في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، يومي 29-30 نوفمبر،2011، ص ص139 -140.

- عرض الوضعية المالية للشركة، بما في ذلك الموارد الاقتصادية والالتزامات وآثار العمليات والأحداث القابلة لتغيير الموارد والالتزامات، لعكس أدائها؛
- تبيّن طرق الشركة في تحقيق السيولة وإنفاقها نحو الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، وغيرها من العوامل المؤثرة على السيولة وقدرتها على الوفاء بالالتزامات؛
- تقديم معلومات عن درجة تحقيق الأهداف المحددة من قِبل المديرين.

وفي هذا السياق، توفّر معلومات الوضعية المالية أساسًا عبر قائمة المركز المالي(الميزانية)، بينما تُقدّم معلومات الأداء عبر قائمة الدخل (حساب النتائج)، أما تدفقات الخزينة فتُغطى بقائمة التدفقات النقدية؛ إضافة إلى معلومات إضافية مفيدة تشمل:

- الأهداف المالية وأنشطة الشركة؛
- الأنشطة المتعلقة بتسيير الموارد البشرية؛
- أثر أنشطة الشركة على محيطها البيئي والالتزام بحمايته؛
- التكنولوجيا المستخدمة ومدى اعتماد التجديدات التكنولوجية في الإنتاج والتسيير.

وفي هذا الإطار، لا تضعف كثرة المعلومات دائمًا بنوعيتها، غير أن غياب عرضها يُضعف وضوح نوعية المعلومات وقابليتها للقراءة والتفسير من قِبل المستخدمين.

- **تقرير مراجع الحسابات:**

يُعد تقرير مراجع الحسابات الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بالبيانات المالية المنشورة. [1]

يوفر معلومات وصفية حول:

[1] –نعيم حسين دهش، **مرجع سبق ذكره**، ص: 178.

- التأثير المادي لاستخدام مبادئ أو طرق محاسبية مختلفة عن المقبولة عمومًا؛
- تأثير الانتقال من طريقة محاسبية إلى أخرى مقبولة عمومًا؛

وبشكل عام، تقرير مراجع الحسابات يُمثل النتيجة الختامية للقوائم المالية، مُفصحًا عن دقة المعلومات وعدالتها في تمثيل العمليات المالية للشركة خلال الفترة المالية[1].

- **تقرير مجلس الإدارة:**

هو التقرير الذي يقدم في البداية ضمن التقرير السنوي للشركة، حيث يُقدم مجلس الإدارة للمساهمين نظرة عامة عن نشاط الشركة خلال الفترة المالية معينة، ويتضمن معلومات عن الإنتاج، والمركز المالي والتسويقي، وحجم المبيعات وتطورها، والمشاريع المنجزة والمخططة للعام القادم[2] .

المطلب الثالث: جودة التقارير المالية في ظل الفعالية الرقابية للجان المراجعة[3]

تنبثق جودة التقارير المالية من قدرة النظام المحاسبي على توليد معلومات تتسم بالموثوقية والمنفعة، بعيداً عن أي تضليل إداري. وفي هذا السياق، تبرز أنشطة لجان المراجعة كآلية حوكمة جوهرية تهدف لردم "فجوة الرقابة" وتحصين المخرجات المالية من مخاطر التلاعب؛ إذ لا يمكن

[1] –حسين القاضي ومأمون حمدان، **نظرية المحاسبة**، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص: 234.

[2] – مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية– مدخل نظري وتطبيقي**، ط2، 2009، ص: 51.

[3] لنعيم، محي الدين محمد إبراهيم؛ عثمان، إبراهيم يعقوب إسماعيل؛ وسعد، سفيان أبو البشر آدم. (2020). "**أثر فاعلية خصائص لجان المراجعة على تحسين جودة التقارير المالية المنشورة**"، *مجلة الاقتصاد الجديد*، المجلد 11، العدد 02 (الجزء الأول)، ص ص439–441.

الحديث عن تقارير مالية ذات مصداقية عالية دون وجود رقابة نافذة تضمن سلامة الإفصاح والقياس.[1]

تتجاوز العلاقة بين لجان المراجعة وجودة التقارير المالية مجرد الارتباط الشكلي، لتصبح علاقة وظيفية تضمن تحويل "الخصائص النوعية" من مفاهيم نظرية إلى ممارسات ميدانية. فإذا كانت الملاءمة والموثوقية هما غاية النظام المحاسبي (كما تم تأصيله في المطلب السابق)، فإن لجنة المراجعة هي الآلية التي تضمن بلوغ هذه الغاية عبر تجسيد إجرائي دقيق:

أولاً: انعكاس أنشطة اللجنة على الخصائص النوعية للتقارير:

لا تكتفي لجنة المراجعة بمراقبة الحسابات، بل تعمل كضامن لتوافر الخصائص النوعية التي سبق ذكرها، وذلك من خلال:[2]

1. **جسيد التمثيل الصادق (الموثوقية)** :تتدخل اللجنة للإشراف على سلامة التقديرات المحاسبية، مما يضمن مطابقة الأرقام للجوهر الاقتصادي الفعلي للشركة، وبذلك تحول دون انحراف التقارير عن واقعها.
2. **تحصين القيمة التنبؤية (الملاءمة)** :عبر حماية استقلالية المراجعين، تضمن اللجنة تدفق معلومات خالية من "الضوضاء" أو التلاعب الإداري، مما يرفع من جودة التغذية العكسية والقدرة التنبؤية للمستفيدين.

[1]-زهير عبد الكريم الكايد، **الحوكمانية: قضايا وتطبيقات**، 2013، ص 21، نقلاً عن: محي الدين محمد إبراهيم النعيم (وآخرون)، "**أثر فاعلية خصائص لجان المراجعة على تحسين جودة التقارير المالية المنشورة**"، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 11، العدد 02، 2020، ص: 439.

[2]– ذكاء محمد خليفة (1999)، نقلاً عن: محي الدين محمد إبراهيم النعيم (وآخرون)، "**أثر فاعلية خصائص لجان المراجعة...**"، مرجع سبق ذكره، ص: 440.

3. **الحد من التحيّز المحاسبي:** تعمل اللجنة كمرشح (Filter) يمنع الإدارة من اختيار السياسات المحاسبية التي تخدم مصالحها الضيقة، مما يحقق "الحياد" المطلوب في عرض البيانات.

ثانياً: استجابة اللجان للمتطلبات التنظيمية والمعايير الدولية:

إن جودة التقارير المالية لم تعد خياراً داخلياً، بل أصبحت التزاماً تفرضه الهيئات الدولية لتقليل فجوة الثقة. وفي هذا الإطار، وبناءً على توجهات **هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC)**، بادرت **بورصة نيويورك** [1] بفرض تعديلات معيارية لتعزيز أداء اللجان، تتبلور في:

- **تعزيز المساءلة والموثوقية** :إن إلزام رئيس اللجنة بالمصادقة السنوية على نزاهة الأنشطة الرقابية يمنح التقارير المالية ثقلاً مهنياً يضاعف منسوب الثقة لدى الأطراف الخارجية.[2]
- **تعميق المحتوى المعلوماتي للإفصاح** :إن اشتراط الكفاءة والخبرة المالية في أعضاء اللجنة يضمن إخضاع البيانات المحاسبية لمناقشات فنية دقيقة، مما يسفر عن تقارير مالية تتسم بالشفافية العالية والقدرة على عكس الواقع الاقتصادي للمنظمة بوضوح، متجاوزةً بذلك حدود الامتثال القانوني الشكلي.

ثالثاً: التكامل الرقابي كضمانة لنزاهة القوائم المالية:

يُتوج دور لجنة المراجعة في قدرتها على خلق "نسق رقابي متكامل" يجمع بين التدقيق الداخلي والخارجي. هذا التكامل يؤدي إلى فحص البيانات عبر مستويات متعددة، مما يقلص من احتمالات

[1] بورصة نيويورك(NYSE) ، 2002، ص 10، نقلاً عن: محي الدين محمد إبراهيم النعيم (وآخرون)، **مرجع سبق ذكره**، ص: 440 .

[2] Soliman, M. (2004), p. 70 ، نقلاً عن : محي الدين محمد إبراهيم النعيم (وآخرون)، "**أثر فاعلية خصائص لجان المراجعة على تحسين جودة التقارير المالية المنشورة**"، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 11، العدد 02، 2020، ص: 440.

الخطأ الجوهري ويرفع من مستوى "الجودة المحاسبية" النهائية التي ينشدها المستثمرون والجهات الرقابية، بما يحقق أعلى درجات الأمان المعلوماتي.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

يمثل استعراض الدراسات السابقة خطوة أساسية لفهم التطور العلمي في موضوع لجان المراجعة وعلاقتها بجودة التقارير .حيث نقوم في هذا المبحث بتحليل الأدبيات التي تقاطعت مع متغيرات دراستنا، مما يساعدنا على تحديد المساهمة العلمية الجديدة التي سنقدمها، ويمنحنا قاعدة بيانات قوية لتفسير النتائج واختبار الفرضيات المقترحة.

المطلب الاول: دراسات سابقة حول لجنة المراجعة.

1. دراسة [1](2004) Abbott, L. J., Parker, S., & Peters, G. F. :

هدفت الدراسة إلى قياس تأثير خصائص لجان المراجعة (الاستقلالية، خبرة المحاسبة، عدد الاجتماعات) على حدوث إعادة صياغة التقارير المالية في الشركات الأمريكية المدرجة. اعتمدت على تحليل عينة 2282 شركة مع نماذج الانحدار اللوجستي لقياس العلاقة السببية بين خصائص اللجنة وإعادة الصياغة.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- لجنة مستقلة تماماً (كل أعضاؤها خارجيين) تقلل الأخطاء الكبيرة في التقارير بنسبة 92%؛
- وجود عضو واحد على الأقل لديه خبرة محاسبية يحسن الرقابة على الحسابات؛

[1] Abbott, L. J., Parker, S., & Peters, G. F. (2004). **Audit committee characteristics and restatements**. Auditing: A Journal of Practice & Theory, 23(1),pp 49-66.

- 3 اجتماعات أو أكثر كل سنة تساعدُ في كشف الأخطاء قبل نشر التقارير.

2. دراسة غروي خالد (2022)[1]: بعنوان "دراسة دور لجان المراجعة في تحسين الأداء المحاسبي المالي بالمؤسسة الاقتصادية"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، هدفت الدراسة إلى تبيان دور لجان المراجعة في تحسين الأداء المحاسبي المالي وتشجيع إرسائها في الجزائر لتعزيز الثقة بالتقارير المالية مع تقييم ملاءمة التشريعات الجزائرية لمتطلبات حوكمة الشركات .اعتمدت على دراسة ميدانية تستهدف 110 ذوي اختصاص، حيث تم استلام 80استبانة صالحة بنسبة استجابة 72.72%، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS.

توصلت النتائج إلى أن **لجان المراجعة** كآلية حوكمة تُسهم في:

- دراسة السياسات المحاسبية والإشراف على الأداء؛
- تقديم تقارير دورية مفصلة؛
- ضمان الرقابة، الإفصاح، الشفافية، ودقة القوائم المالية.

وتوصّلت بضرورة إرساء لجان المراجعة في الجزائر لتحقيق كفاية الرقابة وتقييم الأداء في المؤسسات الاقتصادية.

3. دراسة فنير عماد وعبد الجليل فيصل (2024)[2]: بعنوان "تأثير خصائص لجان المراجعة على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية التركية"، مقال محكّم، منشور في

[1] غروي خالد، **دراسة دور لجان المراجعة في تحسين الأداء المحاسبي المالي بالمؤسسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2022، ص: 172.

[2] فنير عماد وعبد الجليل فيصل، **تأثير خصائص لجان المراجعة على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية التركية**، مقال محكّم،ASJP ، 2024، ص ص 132-151.

ASJP، هدفت الدراسة إلى التحقق من وجود تأثير خصائص لجان المراجعة (حجم اللجنة، عدد الاجتماعات السنوية، خبرة الأعضاء) على جودة التقارير المالية .اعتمدت على تحليل البيانات الثانوية المستمدة من التقارير السنوية لـ 12 مصرفاً تجارياً مدرجاً في بورصة إسطنبول للسنة المالية 2021، مع تطبيق التحليل الوصفي والاختبارات الإحصائية (الارتباط والانحدار).

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- **مستوى جودة التقارير مرتفع** :وصل في بعض المصارف إلى**92%** وفق المقياس المستخدم؛
- **علاقة إيجابية ذات دلالة** :بين حجم اللجنة وجودة التقارير المالية؛
- **تأثير إيجابي معنوي** :لعدد الاجتماعات السنوية على جودة الإفصاح؛
- **ارتباط إحصائي قوي** :بين خبرة أعضاء اللجنة وجودة المعلومات المالية؛
- **تأكيد فعالية الخصائص الثلاث:** (الحجم، الاجتماعات، الخبرة) في تحسين جودة التقارير المالية.

المطلب الثاني: دراسات سابقة حول التقارير المالية.

1. دراسة[1](2009) Biddle, G. C., Hilary, G., & Verdi, R. S. :

هدفت الدراسة إلى قياس تأثير جودة التقارير المالية على كفاءة قرارات الاستثمار في الشركات الأمريكية. اعتمدت على عينة 20,883 شركة سنة (2005–1987) مع نموذج الانحدار متعدد

[1] Biddle, G. C., Hilary, G., & Verdi, R. S. (2009**). How does financial reporting quality relate to investment efficiency?** The Accounting Review, 84(4),pp 1127–1160.

المتغيرات لتحليل العلاقة بين جودة التقارير (مُقَاسَةُ بـ 8 مؤشرات) وكفاءة الاستثمار (الإفراط/نقص الاستثمار).

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تقلل التقارير الجيدة الاستثمار في المشاريع الخاسرة بنسبة 15%؛
- التقارير الواضحة توجه الأموال للمشاريع الناجحة؛
- التقارير الجيدة تجعل البنوك تثق بالشركة فتعطيها قروضاً بفوائد أقل بنسبة 12%؛
- تقلل الخلاف بين المديرين والمساهمين؛
- تحسن قرارات الاستثمار بنسبة 18%.

2. دراسة [1](2010) Dechow, P., Ge, W., & Schrand, C. :

هدفت الدراسة إلى مراجعة مؤشرات قياس جودة الأرباح في التقارير المالية. اعتمدت على تحليل 100+ دراسة لتقييم الموثوقية، الملاءمة، الحياد كمقاييس لجودة التقارير (IASB Framework).

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- **علاقة ذات دلالة إحصائية** :بين لجان المراجعة وإعداد تقارير مالية عالية الجودة؛
- **معدل استجابة مرتفع 80%** :من الاستبيانات صالحة للتحليل (40/50)؛
- **دور حاسم للجنة المراجعة** :في تحسين دقة وشفافية القوائم المالية؛

[1] Dechow, P., Ge, W., & Schrand, C. (2010). **Understanding earnings quality: A review of the proxies**. Accounting Horizons, 24(3),pp 207-229.

- **منهج ميداني ناجح :استبيان** +SPSS على شركات مساهمة؛
- **تأكيد العلاقة السببية** :بين وجود اللجان وجودة التقارير.

3. دراسة بوخالفي مسعود وسلماني عادل (2020)[1]: بعنوان "دراسة مقارنة في إعداد التقارير المالية ذات الغرض العام بين مجلس IPSASB والمخطط المحاسبي للدولة PCE في الجزائر"، مقال محكّم منشور في مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، هدفت الدراسة إلى مقارنة متطلبات إعداد التقارير المالية ذات الغرض العام (GPFR) بين الإطار المُحدَّد من مجلس IPSASBوالمخطط المحاسبي للدولة الجزائري (PCE) .اعتمدت على المنهج التحليلي والمقارن لدراسة الفجوات في مجالات الاعتراف والقياس والعرض بين المعايير الدولية والتطبيق الجزائري.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- **إمكانية الاستفادة:** يُمْكِنُ للمشرع الجزائري الاستفادة من حلول GPFR المقترحة من IPSASB؛
- **عوائق مشتركة:** خصائص الاعتراف والقياس والعرض التي حدَّها IPSASB كعوائق تنطبق تماماً على النظام الجزائري(PCE) ؛
- **فجوات في الاعتراف:** اختلافات كبيرة بين PCE الجزائري ومعايير IPSASB ؛
- **فجوات في القياس:** عدم التوافق في طرق القياس المالي؛
- **فجوات في العرض:** اختلاف في ترتيب وعرض التقارير المالية.

[1] بوخالفي مسعود وسلماني عادل، **دراسة مقارنة في إعداد التقارير المالية ذات الغرض العام بين مجلس IPSASB و PCEفي الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 14، العدد 05، 2020، ص ص 85- 110.

المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

يأتي هذا المطلب ليبرز ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من خلال مقارنة منهجية تهدف الى إثبات الفجوة البحثية التي سدتها دراستنا، وبالإضافة العلمية التي تميزها بتركيزها على دور لجان المراجعة في إعداد التقارير المالية عالية الجودة.

الجدول رقم (01-01) : ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

المجال	الدراسة الحالية	الدراسات السابقة
الهدف	تهدف الدراسة ميدانية لمعرفة دور لجان المراجعة في إعداد تقارير المالية عالية الجودة.	تهدف الدراسات السابقة إلى تبيان أهمية لجان المراجعة في تحسين الأداء المحاسبي وتفعيل مبادئ الحوكمة والحد من الفساد مع التركيز على فعالية اللجان بشكل عام وتقارير المالية.
الإشكالية	إلى أي مدى تسهم استقلالية لجان المراجعة، وتنوع خبرات أعضائها، وإشرافها على نظم الرقابة الداخلية في ضمان إعداد تقارير مالية عالية الجودة تعكس الشفافية	تركز إشكاليات الدراسات السابقة على فعالية لجان المراجعة في تحسين الرقابة المالية وتفعيل الحوكمة.

	والمصداقية وتحد من الأخطاء والتلاعب؟	
الفترة	تجرى دراستنا الميدانية خلال عام 2026 لضمان حداثة البيانات وتوافقها مع الواقع الحالي للشركات الجزائرية.	شملت الدراسات السابقة الفترة 2025-2020مع بعض الدراسات الأجنبية القديمة -1995 2005مما يحد من تمثيلها للواقع الحالي.
المكان	تطبق دراستنا الميدانية في الجزائر على شركات جزائرية لضمان التمثيل الجغرافي والقطاعي المناسب.	شملت الدراسات السابقة الجزائر (غالبية) مع دراسات في تركيا وأمريكا مما يحد من التمثيل الجزائري الخالص.
المجتمع	شمل مجتمع دراستنا محاسبي، خبراء، أكاديميين، ومحافظ حسابات الشركات الجزائرية المتخصصة والمطلعة على جودة التقارير.	تنوع مجتمع وعينات الدراسات السابقة.

المنهجية	اعتمدت دراستنا الميدانية على استبيان + تحليل SPSS لضمان الدقة الإحصائية والعلاقات السببية بين المتغيرات.	اعتمدت الدراسات السابقة منهجيات) متنوعة)استبياتSPSS ، دراسات حالة، تحليل ثانوي، مراجعة أدبيات مما أدى إلى تباين في النتائج.
الجانب الميداني	توزيع استبيانات ميدانية واسعة على محاسبي خبراء، محافظ الحسابات وأكاديميين مع تحليل SPSS شامل لضمان التطبيق الميداني المباشر.	محدودية الجانب الميداني أو اعتماد على بيانات ثانوية مما قلل من الدقة الميدانية.

المصدر: من إعداد الطالبتان وفق الدراسات السابقة.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل، قمنا بتوضيح المفاهيم الأساسية للجان المراجعة والتقارير المالية عالية الجودة، وذلك من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث. حيث تناولنا في المبحث الأول الجانب النظري للجان المراجعة، فاستعرضنا خصائصها، وظائفها، وأهم المسؤوليات والمهام التي تقوم بها. وركزنا في المبحث الثاني على جودة التقارير المالية، فشرحنا مفهومها وخصائص المعلومات المحاسبية، ثم وضحنا كيف يساهم الدور الرقابي للجان المراجعة في تعزيز وضمان هذه الجودة. بينما خصصنا المبحث الثالث للدراسات السابقة؛ حيث استعرضنا الدراسات التي تناولت لجان المراجعة وتلك التي تناولت التقارير المالية، وختمنا بتوضيح الإضافة التي تميز دراستنا الحالية عن تلك الدراسات. وما استنتجناه من هذا الجانب النظري سيكون الأساس الذي ننطلق منه في الفصل القادم، حيث سنسقط هذه المفاهيم على الجانب العملي من خلال الدراسة الميدانية التي استهدفنا فيها استطلاع آراء المحاسبين والمراجعين والخبراء.

الفصل الثاني:

الدراسة الميدانية دور لجان المراجعة في إعداد تقارير مالية عالية الجودة

تمهيد:

بعد استعراض المفاهيم النظرية المتعلقة بلجان المراجعة وأثرها في تعزيز جودة التقارير المالية في الفصل السابق، يهدف هذا الفصل التطبيقي إلى إسقاط تلك المفاهيم على المؤسسة محل الدراسة، من أجل تحليل مدى فاعلية لجان المراجعة في دعم الشفافية والمصداقية وتحسين جودة المعلومات المالية المقدمة كما سيتم استعراض العلاقة بين وجود لجان مراجعة فعّالة وبين مستوى جودة التقارير المالية، مع التركيز على درجة التأثير المتبادل بينهما، يشمل الفصل دراسة نشأة المؤسسة وهيكلها التنظيمي، إلى جانب تحليل البيانات الناتجة عن الاستبيان الميداني. وسيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول :الطريقة والأدوات المستعملة.

المبحث الثاني :عرض وتحليل نتائج الدراسة.

المبحث الاول: الطريقة والأدوات المستعملة

يهدف هذا المبحث إلى عرض المنهجية المعتمدة في الدراسة، من خلال تحديد أسلوب البحث، وصف العينة، وبيان أدوات جمع البيانات وآليات تحليلها الإحصائي، بما يضمن دقة النتائج وموضعيتها.

المطلب الأول: طريقة الدراسة (تحديد مجتمع وعينة الدراسة)

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة

أولًا: مجتمع الدراسة نظرًا لأن الظاهرة المدروسة تتعلق بدور لجان المراجعة في إعداد تقارير مالية عالية الجودة، فإن مجتمع الدراسة يتمثل في مكاتب التدقيق وبذلك يشمل مجتمع الدراسة جميع الفاعلين المرتبطين بعملية إعداد التقارير المالية، من أعضاء لجان المراجعة والمدققين الخارجيين، باعتبارهم المعنيين المباشرين بتعزيز جودة المعلومات المالية وفقا للمعايير الدولية.

ثانيًا: عينة الدراسة تم اختيار عينة الدراسة بطريقة عشوائية بسيطة من بين مجتمع الدراسة، وذلك لضمان تمثيل مختلف الفئات بشكل متوازن. وقد شملت العينة عددا من مكاتب التدقيق ومحاسبين، ويهدف هذا الاختيار إلى الحصول على بيانات واقعية تعكس الممارسات الفعلية للجان المراجعة، وتسمح بتعميم النتائج على مجتمع الدراسة ككل.

تم اختيار عينة الدراسة عشوائيا لأن الموضوع يمس جميع الموظفين، فقد وزع الاستبيان على مكاتب التدقيق أين تم اختيار 40 استبانة وتم توزيعها وتمكنا من استرجاع 37 استبانة وتم الغاء 2 استبانات وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (02-01): عدد الاستبيانات الموزعة والمسترجعة

البيان	العدد
الاستبيانات الموزعة	40
الاستبيانات المسترجعة	37
الاستبيانات الملغاة	2

الاستبيانات الصالحة للدراسة	35

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الدراسات السابقة

الفرع الثاني: متغيرات الدراسة

سنحاول توضيح متغيرات الدراسة حيث تشمل متغيرين هما المتغير التابع (جودة التقارير المالية المنشورة) والمتغير المستقل (لجان المراجعة في تعزيز جودة التقارير المالية) بالإضافة الى المتغيرات الشخصية وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

- **المتغير المستقل**: لجان المراجعة في تعزيز جودة التقارير المالية
- **المتغير التابع**: جودة التقارير المالية المنشورة
- **المتغيرات الشخصية التنظيمية**: والمتمثل (المؤهل العلمي، الوظيفة الحالية، الخبرة المهنية).

الفرع الثالث: أدوات الدراسة

للتأكد من صحة فرضيات البحث، اعتمدنا على الاستبيان والذي يمثل أداة جمع البيانات وأقسامه بهدف حصول على نتائج صحيحة وقريبة من الواقع ظاهرة محل الدراسة.

الاستبيان: لمعرفة واقع العلاقة الارتباطية بين لجان المراجعة في إعداد تقارير مالية عالية الجودة حيث تم تقسيم الاستبيان الى محورين هي:

- **المحور الأول**: وهو المتغير المستقل حيث يتمثل في لجان المراجعة في تعزيز جودة التقارير المالية والمتمثل في أبعاده، ويتم قياسها بدرجة استجابات أفراد العينة الدراسة على المحور الأول من الاستبانة والمحددة بالفقرات من الفقرة 01 الى 18.
- **المحور الثاني**: وهو المتغير التابع حيث يتمثل في جودة التقارير المالية المنشورة، ويتم قياسها بدرجة استجابات أفراد العينة الدراسة على المحور الأول من الاستبانة والمحددة بالأسئلة من السؤال 19 الى 26.
- كما نشير هنا الى اعتماد الطالبين على مقياس ليكارث الثلاثي لتقييم إجابات أفراد العينة المستجوبة، حيث قدمت الدرجات والتقييم كما هو موضح في الجدول.

- وبالتالي حساب المدى: المدى= أعلى درجة على المقياس – أدنى درجة على المقياس
- المدى= 3-1 = 2
- حساب طول الفئة = المدى / عدد الفئات = 2/3 = 0.66

الجدول رقم (02-02): المتوسط المرجح

	منخفض	متوسط
الدرجة	1	2
مجال المتوسط	من 1 الى 1.66	من 1.67 الى 2.33

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الدراسات السابقة

المطلب الثاني: الأساليب الإحصائية المستخدمة وقياس صدق وثبات أداة الدراسة

للوصول إلى نتائج هذه الدراسة يتطلب استخدام العديد من الأساليب الإحصائية حيث استخدام البرامج الإحصائية، والاختبارات الضرورية، كما يتطلب الأمر الوقوف على قياس صدق وثبات أداة الدراسة، سوى الصدق الظاهري أو الاتساق الداخلي، ويمكن التفصيل في ذلك كما يلي:

الفرع الأول: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

تم الاستعانة بكل من برنامج Excel وبرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Spss بنسخته 26 وقد تم استخدام كل من:

- معامل الثبات ألفا كرو نباخ (Cronbach's Alpha α)يستخدم هذا المقياس لتقدير ثبات فقرات الاستبيان؛
- المربعات الصغرى (الارتباط الخطي بين المتغير المستقلة والمتغير التابع)؛
- معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient): يستخدم لقياس قوة واتجاه العلاقات بين متغيرات الدراسة ولمعرفة مدى الاتساق الداخلي لمحاور الدراسة؛

- التكرارات والنسب المئوية: الاعتماد عليها في محور البيانات العامة من أجل وصف خصائص عينة الدراسة؛
- المتوسط الحسابي (Mean): تم استعماله لمعرفة متوسط إجابات المبحوثين حول عبارات ومحاور الاستبيان، ومن ثم معرفة ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن المحاور الدراسة؛
- الانحراف المعياري (Std. Deviation): يوضح التشتت في استجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، فكلما اقتربت قيمته من الصفر تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس؛
- اختبار ANOVA (تحليل التباين): هو اختبار إحصائي يستخدم لمقارنة المتوسطات بين ثلاث مجموعات أو أكثر لتحديد ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بينها، يتم استخدامه بشكل شائع في الأبحاث التي تتضمن متغيرًا مستقلًا مقسمًا إلى مجموعات مختلفة ومتغيرًا تابعًا يتم قياسه كميا.
- أنواع اختبار ANOVA:

One-Way ANOVA (تحليل التباين أحادي الاتجاه) : يستخدم لمقارنة متوسطات مجموعة واحدة من المتغيرات المستقلة (مثل مقارنة الكفاءة الإدارية بين ثلاث إدارات مختلفة) ؛

Two-Way ANOVA (تحليل التباين ثنائي الاتجاه) : يستخدم عندما يكون هناك متغيران مستقلان، ويتيح دراسة التفاعل بينهما وتأثيرهما على المتغير التابع؛

Repeated Measures ANOVA : يستخدم لمقارنة نفس المجموعة في ظروف مختلفة أو أوقات مختلفة.

افتراضات اختبار ANOVA:

البيانات تتبع توزيعا طبيعيا؛

تساوي التباينات بين المجموعات؛

استقلالية البيانات.

مخرجات الاختبار:

القيمة الإحصائية F: تظهر إذا كانت الفروق بين المجموعات ذات دلالة إحصائية؛

القيمة الاحتمالية (P-value): إذا كانت أقل من 0.05، فهذا يعني أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين المجموعات.

الفرع الثاني: ثبات وصدق الاتساق الداخلي للاستبيان

سنحاول من خلال هذا الجزء التعرف على مدى الاعتماد على الاستبيان في التحليل الاحصائي وذلك من خلال حساب كل من ثبات ألفا كرو نباخ وصدق الاتساق الداخلي للاستبيان كما يلي:

اولا: الصدق الظاهري

لقياس الصدق الظاهري تم تحكيم الاستبيان من طرف مجموعة من الأساتذة المحكمين، حيث كانت هناك العديد من التعديلات والمقترحات التي استجاب لها الباحث، لنحصل على الاستبيان في نسخته الأخيرة كما هو موضح في الملحق رقم (**01**)، مع قائمة الاساتذة المحكمين في الملحق رقم (**02**)

من أجل دراسة ثبات الاستبيان يستخدم معامل ألفا كرو نباخ والذي يأخذ القيمة بين (**0-1**) وهي تعبر عن نسبة الثبات، وعليه نستعرض نتائج اختبار معامل الثبات ألفاك ومباخ.

ثانيا: ثبات الاستبيان "معامل ألفا كرو نباخ للاستبيان":

يستخدم لقياس مدى ثبات أداة الدراسة من ناحية الاتساق الداخلي لفقرات الأداة، والنسبة الإحصائية المقبولة لهذا هي 60%، والجدول رقم (02 -04) يبين معامل ألفا كرو نباخ لأداة الدراسة

الجدول رقم (02-03): ألفا كرونباخ

عدد الفقرات	ألفا كرونباخ
26	0.892

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج SPSS26، ملحق رقم (03)

من خلال الجدول نلاحظ أنه بتطبيق ألفا كرو نباخ للتأكد من صدق وثبات الاستبانة تحصلنا على قيمة 89.2% أي هذا يدل على أن الاتساق الداخلي بين فقرات الاستبيان مقبولا جدا وكافي إحصائيا لهذه الدراسة وبالتالي تم التأكد من صدق وثبات الاستبيان مما يجعل الاعتماد عليه في تحليل النتائج صالحا.

- **نتائج معامل بيرسون للارتباط**

الجدول رقم (02-04): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " بعد استقلالية لجنة المراجعة " والدرجة الكلية للمجال

	فقرات	معامل بيرسن للارتباط	القيمة الاحتمالية sig
01	تعمل لجنة المراجعة بمعزل عن الإدارة التنفيذية بما يضن حيادها في اتخاذ القرارات.	0.720 **	0.000
02	استقلال الأعضاء يقلل من احتمالات تضارب المصالح بين الإدارة والمساهمين.	0.702 **	0.000
03	استقلالية القرارات تعزز مصداقية البيانات المالية وتجعلها أكثر قبولا لدى الأطراف الخارجية.	0.512 **	0.002
04	حياد اللجنة يحد من فرص التلاعب المالي أو التغطية على الأخطاء المحاسبية.	0.541 **	0.001
05	استقلالية المراجعة تزيد ثقة المستثمرين والمساهمين في المعلومات المنشورة.	0.509 **	0.002
06	استقلالية الأداء تدعم الشفافية وتمنح التقارير المالية مصداقية أكبر في الأسواق.	0.586 **	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج SPSS 26، ملحق رقم (04)

الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة $0.05 \geq a$.

-يوضح جدول رقم (02-04) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " استقلالية لجنة المراجعة " والدرجة الكلية للمجال والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية 0.05 ≥ aوبذلك يعتبر المجال صادقا لما وضع لقياسه.

الجدول رقم (02-05): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "بعد تنوع الخبرات الأكاديمية والمهنية " والدرجة الكلية للمجال

	فقرات	معامل بيرسن للارتباط	القيمة الاحتمالية sig
07	يتميز أعضاء اللجنة بخلفيات علمية متعددة مما يثري عملية المراجعة.	0.630 **	0.000
08	تعدد التخصصات يوسع نطاق الفحص المالي ويزيد من شمولية التحليل.	0.594 **	0.000
09	الخبرة القانونية ترفع دقة المراجعة وتساعد في الالتزام بالقوانين واللوائح.	0.694 **	0.000
10	الخبرة المحاسبية تحسن جودة المعلومات وتقلل من الأخطاء الفنية.	0.600 **	0.000
11	تنوع الخبرات يساعد في كشف المخاطر المالية المحتملة قبل وقوعها.	0.600 **	0.000
12	التنوع المهني يعزز موضوعية القرارات ويقلل من الانحياز في التقييم.	0.484 **	0.003

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج SPSS 26، ملحق رقم (05)

الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05≥ a.

-يوضح جدول رقم (02-05) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " بعد تنوع الخبرات الأكاديمية والمهنية " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية 0.05 ≥ a وبذلك يعتبر المجال صادقا لما وضع لقياسه.

الجدول رقم (02–06): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "بعد الإشراف على نظم الرقابة الداخلية " والدرجة الكلية للمجال

	فقرات	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية sig
13	تتابع اللجنة فعالية الرقابة الداخلية بشكل دوري لضمان استمرارية الأداء السليم.	0.470 **	0.004
14	الإشراف يقلل الأخطاء المحاسبية ويعزز دقة البيانات.	0.723 **	0.000
15	الرقابة تحد من الغش المالي وتكشف الممارسات غير القانونية.	0.797 **	0.000
16	المتابعة المستمرة تعزز موثوقية البيانات وتجعلها أكثر اعتمادا في اتخاذ القرارات.	0.436 **	0.009
17	الإشراف يرفع الالتزام بالمعايير الدولية ويضمن جودة التقارير.	0.739 **	0.000
18	الرقابة تزيد ثقة أصحاب المصلحة في القوائم المالية المنشورة.	0.581 **	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج SPSS 26، ملحق رقم (06)

الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة $0.05 \geq a$.

-يوضح الجدول رقم (02-06) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "الإشراف على نظم الرقابة الداخلية " والدرجة الكلية للمجال والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $0.05 \geq a$ وبذلك يعتبر المجال صادقا لما وضع لقياسه.

الجدول رقم (02-07): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال المتغير التابع جودة التقارير المالية المنشورة والدرجة الكلية للمجال.

	فقرات	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية sig
19	تعكس التقارير شفافية المعلومات وتوضح تفاصيل الأداء المالي بوضوح	0.687 **	0.000
20	القوائم المالية دقيقة وواضحة وتساعد في فهم الوضع المالي للمؤسسة	0.518 **	0.001
21	البيانات المنشورة تعزز ثقة المستثمرين والمساهمين في المؤسسة	0.730 **	0.000
22	تقلل التقارير من الغموض في الأرقام وتوضح الحقائق المالية بشكل مباشر	0.754 **	0.000
23	تلتزم القوائم بالمعايير الدولية مما يزيد من موثوقيتها عالمياً	0.596 **	0.000
24	تساعد المعلومات المالية في اتخاذ قرارات رشيدة على مستوى الاستثمار والإدارة	0.737 **	0.000
25	تحد التقارير من احتمالات التلاعب أو إخفاء الحقائق المالية	0.604 **	0.000
26	تعكس القوائم صورة إيجابية عن المؤسسة وتدعم سمعتها في السوق	0.634 **	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج SPSS 26، ملحق رقم (07)

الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة $0.05 \geq a$.

-يوضح جدول رقم (02-07) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "المتغير التابع (جودة التقارير المالية المنشورة)" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $0.05 \geq a$ وبذلك يعتبر المجال صادقا لما وضع لقياسه.

2-الصدق البنائي:Validity Structure

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، وبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات البحث بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة.

حيث يبين جدول رقم (02-08) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبانة دالة إحصائيا عند مستوى معنوية $0.05 \geq a$ وبذلك تعتبر جميع مجالات الاستبانة صادقة لما وضعت لها

الجدول رقم (02-08): معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة

المجال	معامل بيرسن للارتباط	القيمة الاحتمالية sig
البعد استقلالية لجنة المراجعة	0.631 **	0.000
البعد تنوع الخبرات الأكاديمية والمهنية	0.652 **	0.000
البعد الإشراف على نظم الرقابة الداخلية	0.541 **	0.001
المتغير التابع (جودة التقارير المالية المنشورة)	1.000	/

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج SPSS 26.

الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة $0.05 \geq a$.

يظهر الجدول أن جودة التقارير المالية المنشورة ترتبط ارتباطا معنويا قويا مع الأبعاد الثلاثة.

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة.

بعد استعراض الإطار المنهجي وتفاصيل الأساليب الإحصائية التي استخدمت في الدراسة الميدانية، يأتي هذا الفصل ليتناول تحليل نتائج الدراسة التطبيقية ومناقشتها. يتم التركيز في هذا المبحث على عرض النتائج المرتبطة بالمتغيرات الشخصية،

وذلك بهدف تقييم تأثير هذه المتغيرات على موضوع الدراسة، والتي سيتم في هذا المبحث تسليط الضوء على كيفية تأثير الخصائص الشخصية مثل الخبرة، والمؤهل العلمي، والمستوى الوظيفي.

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة

سنحاول في هذا الجانب الاستفادة من الأساليب الإحصائية الوصفية من أجل القاء نظرة على توزيع العينة حسب الإجابات المطروحة عليهم وذلك من خلال الجداول التكرارية لكل متغير على حدا حسب نوع السؤال.

الفرع الأول: توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات الشخصية والوظيفية.

تمكن البيانات الشخصية في الدراسة، من معرفة وتحديد السمات العامة لمجتمع البحث معرفة خصائصه السوسيوديمغرافية، حيث اعتمدنا في دراستنا على بيانات من السمات العامة وهي: الأقدمية في العمل المستوى التعليمي، والوظيفة حالية.

أولا: توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي: يلخص التحليل الإحصائي توزيع خصائص عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي وفق الجدول الاتي:

الجدول رقم (02-09): توزيع العينة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرارات	النسبة المئوية%
تقني سامي	9	26%
ليسانس/ ماستر	20	57%
دكتوراه	5	14%
غير ذلك	1	3%
المجموع	35	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات برنامج SPSS 26، ملحق رقم (09).

الشكل رقم (02-01) متغير المؤهل العلمي

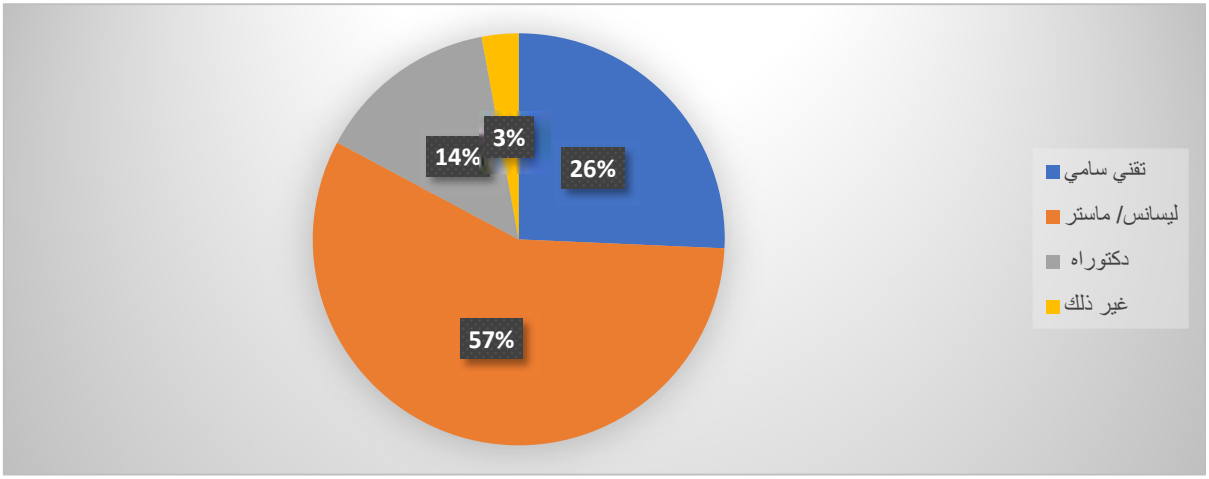

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على جدول رقم (02-09)

من خلال الجدول يتضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي كما يلي: الماستر/الماجستير يمثل النسبة الأكبر بـ 57%من إجمالي العينة، وهو ما يعكس أن أغلب المشاركين من ذوي التعليم العالي المتقدم، بينما الليسانس يأتي في المرتبة الثانية بنسبة 26%، مما يشير إلى وجود شريحة معتبرة من حملة الشهادات الجامعية الأساسية، في حين الدكتوراه تشكل نسبة 14%، وهي نسبة أقل لكنها تعكس حضور فئة ذات مستوى علمي رفيع، غير ذلك لا تتجاوز 3%، وهي نسبة هامشية لا تؤثر على التوزيع العام.

إذا العينة متوازنة لكنها تميل بوضوح نحو المستويات العليا من التعليم، وهو ما يعكس جودة التمثيل الأكاديمي في الدراسة.

ثانيا: توزيع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة الحالية:

يلخص التحليل الإحصائي توزيع خصائص عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة الحالية وفق الجدول الاتي:

الجدول رقم (02-10): توزيع العينة حسب متغير الوظيفة الحالية

الوظيفة الحالية	التكرارات	النسبة المئوية%
مدقق حسابات خارجي	3	8%
مدقق داخلي	2	6%
محاسب مالي	8	23%
أكاديمي	22	**63%**
المجموع	35	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج SPSS 26، ملحق رقم (10)

الشكل رقم (02-02) متغير الوظيفة الحالية

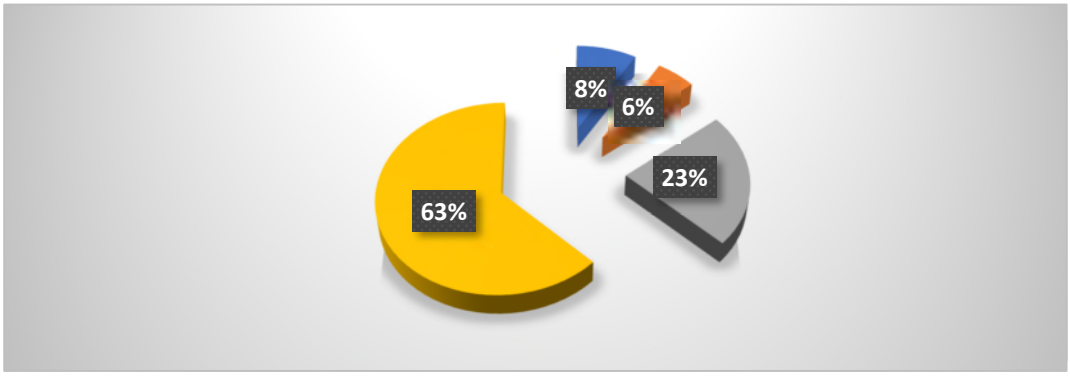

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على جدول رقم (02-10)

من خلال الجدول السابق يتضح أن توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة الحالية يشير إلى أن النسبة الأكبر ا من أفراد العينة هم الأكاديميون (63%)، مما يعكس الطابع العلمي والبحثي الغالب على العينة، فئة المحاسبين المعتمدين (23%) تمثل نسبة معتبرة، وتضيف بعدا عمليا ومهنيا للدراسة، فئة الخبراء المحاسبيين (8%) ومحافظي الحسابات (6%) أقل حضورا، لكنها تمنح تنوعًا في الخلفيات المهنية.

إذا العينة يغلب عليها الطابع الأكاديمي مع وجود تمثيل جيد للفئات المهنية، مما يعزز شمولية الدراسة ويمنحها مزيجًا من الرؤية النظرية والتطبيقية.

ثالثا: توزيع العينة حسب متغير الخبرة المهنية:

التحليل الإحصائي توزيع خصائص عينة الدراسة حسب متغير **الخبرة المهنية** وفق الجدول الاتي:

الجدول رقم (02-11): توزيع العينة حسب متغير الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	التكرارات	النسبة المئوية%
مدقق حسابات خارجي	19	54%
مدقق داخلي	3	9%
محاسب مالي	13	37%
المجموع	35	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج SPSS 26. ملحق رقم (11)

الشكل رقم (02-03) متغير الخبرة المهنية

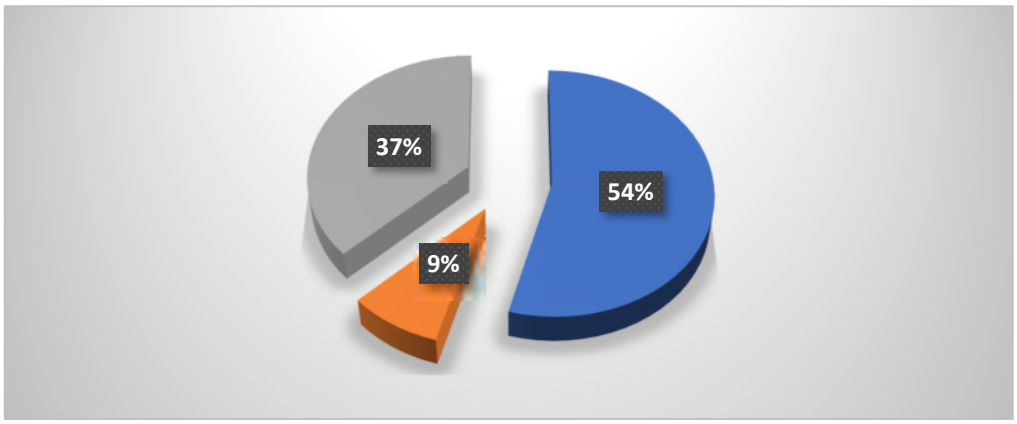

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على جدول رقم (02-11)

من خلال الجدول السابق يتضح أن توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية يشير إلى أن أغلبية العينة تتركز في النسبة الأكبر من أفراد العينة هم من ذوي الخبرة أقل من 5 سنوات(54%) ، مما يعكس أن غالبية المشاركين حديثو الخبرة نسبيًا، فئة

أكثر من 10 سنوات (37%) تمثل نسبة معتبرة، وتضيف عمقا وخبرة طويلة الأمد إلى الدراسة، فئة من 5 إلى 10 سنوات (9%)أقل حضورًا، لكنها تمنح تنوعًا في مستويات الخبرة.

العينة تجمع بين الخبرات القصيرة والطويلة، مع ميل واضح نحو الفئة الأقل خبرة، وهو ما قد يؤثر على طبيعة التقييمات ويعطي منظورًا مختلفًا مقارنة بذوي الخبرة الطويلة.

الاستنتاج :العينة يغلب عليها المشاركون حديثو الخبرة، مع وجود نسبة معتبرة من ذوي الخبرة الطويلة، مما يوفر توازنًا بين الرؤية الجديدة والعمق المهني.

الفرع الثاني: عرض وتحليل إجابات أفراد العينة لعبارات محور

تقييم مستوى تطبيق كل من أبعاد **المستقل** والمتغير التابع

- سنحاول من خلال هذا الجزء تقدير الاتجاه العام لإجابات عينة الدراسة وذلك من خلال تقييم مستوى تطبيق أبعاد المستقل وذلك بحساب كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف وتقدير الاتجاه العام للإجابات الخاصة بأفراد العينة.
- حيث يوضح المتوسط الحسابي لكل فقرة معدل درجات الموافقة للعينة عليها، بمعنى أنه كل ما كان المعدل أكبر كل ما كان العنصر المقاس أكثر تطبيق في محل الدراسة ويوضح الانحراف المعياري درجة الاختلاف والتجانس بين آراء العينة رأي أنه كل ما تكون نسبة الانحراف الى المتوسط (معامل التشتت النسبي) كل ما يكون أقل كل ما تكون العينة أكثر اتفاقا حول الفقرة.
- من خلال هذا المنطلق يمكن تقدير الاتجاه العام حول آراء العينة حول تطبيق كل عنصر وكل بعد من أبعاد بواسطة مقياس ليكارت الثلاثي الذي من خلاله نبين الاتجاه العام لإجابات عينة الدراسة الذي من خلاله نبين الاتجاه العام لإجابات عينة الدراسة. **المحور الأول: المتغير المستقل لجان المراجعة في تعزيز جودة التقارير المالية.**

➢ **البعد الأول: استقلالية لجنة المراجعة**

جدول رقم (02-12): إجابات الافراد البعد استقلالية لجنة المراجعة

رتبة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
1	استقلالية المراجعة تزيد ثقة المستثمرين والمساهمين في المعلومات المنشورة	2.8000	0.47279	متوسط
2	حياد لجنة المراجعة يحد من فرص الأخطاء المحاسبية	2.7714	0.49024	متوسط
3	استقلالية الأداء تدعم الشفافية وتمنح التقارير المالية مصداقية أكبر	2.6857	0.36776	متوسط
4	تعمل لجنة المراجعة بمعزل عن الإدارة التنفيذية بما يضمن حيادها	2.6286	0.73106	متوسط
5	استقلالية القرارات تعزز مصداقية البيانات المالية	2.6286	0.68966	متوسط
6	استقلال الأعضاء لجنة المراجعة يقلل من احتمال تضارب المصالح	2.6000	0.69452	متوسط
الاتجاه العام للبعد استقلالية لجنة المراجعة		**2.6857**	**0.572**	**متوسط يميل للارتفاع**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V26 ملحق رقم (12)

من خلال معطيات الجدول أعلاه:

أظهرت نتائج التحليل أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين 2.8000 – 2.6000، حيث جاءت فقرة "استقلالية المراجعة تزيد ثقة المستثمرين والمساهمين في المعلومات المنشورة "في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 2.8000وانحراف معياري 0.47279، بينما جاءت فقرة "استقلال الأعضاء لجنة المراجعة يقلل من احتمال تضارب المصالح بين الإدارة والمساهمين "في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي 2.6000وانحراف معياري .0.69452كما تراوحت قيم الانحراف المعياري بين – 0.36776

0.73106، مما يدل على درجة متوسطة من الاتفاق بين أفراد العينة. وعليه يمكن القول إن الاتجاه العام للعينة نحو بُعد الإشراف على نظم الرقابة الداخلية كان متوسطًا يميل إلى الارتفاع.

➢ **البعد الثاني: تنوع الخبرات الأكاديمية والمهنية**

جدول رقم (02-13): إجابات الافراد البعد تنوع الخبرات الأكاديمية والمهنية

رتبة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
1	تنوع الخبرات يساعد في كشف المخاطر المالية المحتملة قبل وقوعها	2.9143	0.28403	متوسط مرتفع
2	الخبرة المحاسبية تحسن جودة المعلومات وتقلل من الأخطاء	2.8286	0.51368	متوسط
3	يتميز أعضاء اللجنة بخلفيات علمية متعددة مما يثري عملية المراجعة	2.7714	0.49024	متوسط
4	التنوع المهني يعزز موضوعية القرارات ويقلل من الانحياز في التقييم	2.7524	0.30350	متوسط
5	تعدد التخصصات يوسع نطاق الفحص المالي ويزيد من شمولية التحليل	2.7429	0.56061	متوسط
6	الخبرة القانونية ترفع دقة المراجعة وتساعد في الالتزام بالقوانين واللوائح	2.5429	0.61083	متوسط منخفض
الاتجاه العام للبعد تنوع الخبرات الأكاديمية والمهنية		**2.7587**	**0.46**	**متوسط يميل للارتفاع**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V26 ملحق رقم (13)

من خلال معطيات الجدول أعلاه:

المتوسطات الحسابية للفقرات الخاصة ببعد تنوع الخبرات الأكاديمية والمهنية تراوحت بين (2.9143 – 2.5429) فقد جاءت فقرة "تنوع الخبرات يساعد في كشف المخاطر المالية المحتملة قبل وقوعها "في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 2.9143 وانحراف معياري 0.28403، مما يعكس إدراكا مرتفعا لدى أفراد العينة بأهمية التنوع في كشف المخاطر المالية قبل وقوعها، بينما جاءت فقرة "الخبرة القانونية ترفع دقة المراجعة وتساعد في الالتزام بالقوانين واللوائح "في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي 2.5429 وانحراف معياري 0.61083، وهو ما يشير إلى اتجاه أقل قوة نحو هذه العبارة مقارنة ببقية الفقرات.

كما تراوحت قيم الانحراف المعياري بين 0.61083 – 0.28403، مما يدل على وجود درجة متوسطة من الاتفاق بين أفراد العينة حول هذا البعد، يمكن القول إن الاتجاه العام للعينة نحو بعد تنوع الخبرات الأكاديمية والمهنية كان متوسطا يميل إلى الارتفاع.

- **البعد الثالث: الإشراف على نظم الرقابة الداخلية**

جدول رقم (02–14): إجابات الافراد البعد الإشراف على نظم الرقابة الداخلية

رتبة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
1	المتابعة المستمرة تعزز موثوقية البيانات وتجعلها أكثر اعتمادًا في اتخاذ القرارات	2.8857		متوسط مرتفع
2	الإشراف يرفع الالتزام بالمعايير الدولية ويضمن جودة التقارير	2.7714	0.32280	متوسط
3	الرقابة تحد من الغش المالي وتكشف الممارسات غير القانونية	2.6857	0.54695	متوسط
4	الرقابة تزيد ثقة أصحاب المصلحة في القوائم المالية المنشورة	2.6571	0.63113	متوسط
5	الإشراف يقلل الأخطاء المحاسبية ويعزز دقة البيانات	2.5429	0.53922	متوسط منخفض

6	تتابع اللجنة فعالية الرقابة الداخلية بشكل دوري لضمان استمرارية الأداء السليم	2.5429	0.74134	متوسط منخفض
الاتجاه العام للبعد الإشراف على نظم الرقابة الداخلية		**2.6810**	**0.51**	**متوسط يميل للارتفاع**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V26 ملحق رقم (14)

بناء على الجدول أعلاه: أن المتوسطات الحسابية للفقرات الخاصة ببعد الإشراف على نظم الرقابة الداخلية تراوحت بين (2.8857 – 2.5429). فقد جاءت فقرة "المتابعة المستمرة تعزز موثوقية البيانات وتجعلها أكثر اعتمادًا في اتخاذ القرارات " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 2.8857 وانحراف معياري 0.32280، مما يعكس إدراكا مرتفعا لدى أفراد العينة بأهمية المتابعة المستمرة في تعزيز موثوقية البيانات المالية، بينما جاءت فقرتا "تتابع اللجنة فعالية الرقابة الداخلية بشكل دوري لضمان استمرارية الأداء السليم "و "الإشراف يقلل الأخطاء المحاسبية ويعزز دقة البيانات "في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي 2.5429 لكل منهما، مع انحراف معياري 0.56061 و 0.74134 على التوالي، وهو ما يشير إلى اتجاه أقل قوة نحو هذه العبارات مقارنة ببقية الفقرات.

كما تراوحت قيم الانحراف المعياري بين 0.74134 – 0.32280، مما يدل على وجود درجة متوسطة من الاتفاق بين أفراد العينة حول هذا البعد، يمكن القول إن الاتجاه العام للعينة نحو بعد الإشراف على نظم الرقابة الداخلية كان متوسطا يميل إلى الارتفاع.

➢ **المحور الثاني: المتغير التابع (جودة التقارير المالية المنشورة)**

جدول رقم (02-15): إجابات الافراد للمتغير التابع جودة التقارير المالية المنشورة

رتبة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
1	تعكس التقارير شفافية المعلومات وتوضح تفاصيل الأداء المالي بوضوح	2.8857	0.32280	متوسط مرتفع
2	تلتزم القوائم بالمعايير الدولية مما يزيد من موثوقيتها عالميا	2.7714	0.49024	متوسط
3	تساعد المعلومات المالية في اتخاذ قرارات رشيدة على مستوى الاستثمار والإدارة	2.7714	0.54695	متوسط
4	القوائم المالية دقيقة وواضحة وتساعد في فهم الوضع المالي للمؤسسة	2.6857	0.52979	متوسط
5	تقلل التقارير من الغموض في الأرقام وتوضح الحقائق المالية بشكل مباشر	2.6857	0.63113	متوسط
6	البيانات المنشورة تعزز ثقة المستثمرين والمساهمين في المؤسسة	2.7143	0.57248	متوسط
7	تحد التقارير من احتمالات التلاعب أو إخفاء الحقائق المالية	2.6571	0.68354	متوسط منخفض
8	تعكس القوائم صورة إيجابية عن المؤسسة وتدعم سمعتها في السوق	2.5714	0.65465	متوسط منخفض
الاتجاه العام للبعد جودة التقارير المالية المنشورة		**2.7179**	**0.48**	**متوسط يميل للارتفاع**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V26 ملحق رقم (15)

من معطيات الجدول يظهر أن المتوسطات الحسابية للفقرات الخاصة ببعد جودة التقارير المالية المنشورة تراوحت بين (2.8857 – 2.5714)فقد جاءت فقرة "تعكس التقارير شفافية المعلومات وتوضح تفاصيل الأداء المالي بوضوح "في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 2.8857وانحراف معياري 0.32280، مما يعكس إدراكا مرتفعا لدى أفراد العينة بأهمية وضوح وشفافية التقارير في تعزيز جودة المعلومات المالية، بينما جاءت فقرة "تعكس القوائم صورة إيجابية عن المؤسسة وتدعم سمعتها في السوق " في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي 2.5714وانحراف معياري 0.65465، وهو ما يشير إلى اتجاه أقل قوة نحو هذه العبارة مقارنة ببقية الفقرات.

كما تراوحت قيم الانحراف المعياري بين 0.68354 – 0.32280، مما يدل على وجود درجة متوسطة من الاتفاق بين أفراد العينة حول هذا البعد، يمكن ان نستنتج إن الاتجاه العام للعينة نحو بعد جودة التقارير المالية المنشورة كان متوسطا يميل إلى الارتفاع.

المطلب الثاني: نتائج اختبار فرضيات الدراسة

قبل الشروع في اختبار الفرضيات الإحصائية، كان من الضروري التحقق من مدى اتباع بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي، وذلك قصد تحديد نوع الاختبارات الإحصائية المناسبة (بارومتريه أو لابارامترية)، غير أن حجم العينة في هذه الدراسة بلغ (35) مفردة، وهو عدد يفوق الحد الأدنى المطلوب لضمان تقريب التوزيع إلى الشكل الطبيعي وفقا لمبدأ المركزية (Central Limit Theorem)وبناء عليه تم التغاضي عن إجراء اختبار التوزيع الطبيعي والاكتفاء بالاعتماد على حجم العينة الكبير الذي يتيح استخدام الاختبارات البارامترية بثقة إحصائية مقبول.

الفرع الأول: اختبار الفرضية الفرعية الاولى

- ✓ صياغة الفرضية: البعد استقلالية لجان المراجعة: " الاستقلالية المنظمة للجان المراجعة تعزز مصداقية وشفافية التقارير المالية؛"؛

الفرضية الصفرية :(Null Hypothesis -H0) " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية لجان المراجعة ومصداقية وشفافية التقارير المالية".

الفرضية البديلة (Alternative Hypothésais -H1): " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية لجان المراجعة ومصداقية وشفافية التقارير المالية."

لاختبار الفرضية تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط وهو نموذج خطي إحصائي يقوم بتقدير العلاقة التي ترتبط بين متغير كمي واحد وهو المتغير التابع (جودة التقارير المالية المنشورة) مع متغير كمي آخر وهو المتغير المستقل (لجان المراجعة في تعزيز جودة التقارير المالية)، وينتج عن هذا النموذج معادلة إحصائية خطية يمكن استخدامها لتفسير العلاقة بين المتغيرين أو تقدير قيمة المتغير التابع عند معرفة قيمة المتغير المستقل.

جدول رقم (02-16): يوضح نتائج نموذج الانحدار البسيط الفرضية الفرعية الاولى استقلالية لجنة المراجعة

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية DF	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
الانحدار	1.798	1	1.798	21.877	0.000
الخطأ	2.712	33	0.082	-	-
المجموع	4.511	34	-	-	-
المتغير	β	الخطأ المعياري	معامل β	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
الثابت	1.038	0.362	-	2.866	0.007
استقلالية لجنة المراجعة	0.625	0.134	0.631	4.677	0.000
معامل الارتباط 0.631		معامل التحديد 0.399		المتغير التابع جودة التقارير المالية المنشورة	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V26 ملحق رقم (16)

يتضح من خلال نتائج نموذج الانحدار البسيط أن النموذج صالح لاختبار الفرضية، حيث بلغت قيمة Fالمحسوبة (21.877)بقيمة احتمالية Sig = 0.000وهي أقل من مستوى الدلالة($\alpha = 0.05$) ، مما يؤكد معنوية النموذج.

كما أن معامل الارتباط بين المتغيرين بلغ R = 0.631أي بنسبة 63.1%، وهو ما يعكس علاقة إيجابية قوية نسبياً بين استقلالية لجنة المراجعة وجودة التقارير المالية المنشورة .ونلاحظ أن معامل التحديد $R^2 = 0.399$، مما يعني أن 39.9%من التباين في جودة التقارير المالية المنشورة يمكن تفسيره بالتغيرات الناتجة عن استقلالية لجنة المراجعة، بينما تعود النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى.

وبلغت قيمة tالمحسوبة (4.677) بقيمة احتمالية Sig = 0.000أقل من مستوى الدلالة($\alpha = 0.05$) ، مما يعزز قوة العلاقة، كما بلغ معامل الانحدار المعياري Beta = 0.625، وهو ما يشير إلى أن استقلالية لجنة المراجعة تسهم بشكل مباشر في تعزيز جودة التقارير المالية المنشورة.

وبما أن مستوى الدلالة أقل من($\alpha = 0.05$) ، فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية لجان المراجعة وجودة التقارير المالية المنشورة عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) .

شكل رقم (02-04): المخطط المبعثر (Scatterplot) يوضح توزيع القيم الفعلية والمتوقعة للفرضية الاولى

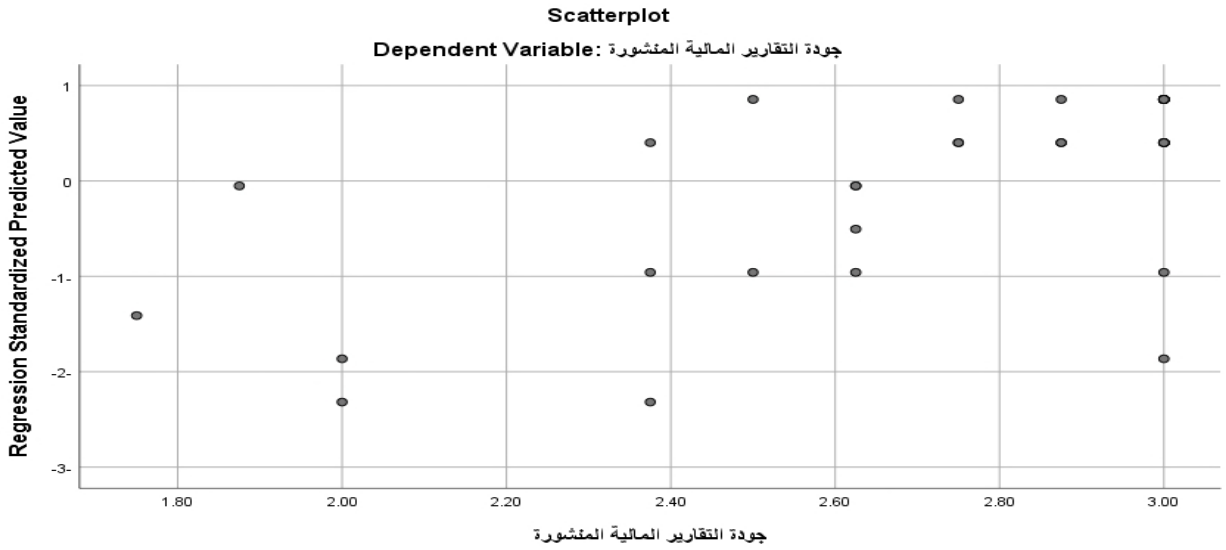

المصدر: من مخرجات برنامج SPSS.V26

يوضح المخطط المبعثر توزيع القيم الفعلية والمتوقعة، حيث يظهر اتجاه خطي عام يعكس العلاقة الإيجابية بين المتغير المستقل استقلالية لجنة المراجعة والمتغير التابع جودة التقارير المالية المنشورة، انتشار النقاط حول خط الاتجاه يوضح أن النموذج يفسر جزءا معتبرا من التباين في جودة التقارير المالية، مع وجود بعض التشتت الذي يشير إلى عوامل أخرى مؤثرة لم تدخل في النموذج، هذا يعكس أن استقلالية لجنة المراجعة تسهم بشكل واضح في تعزيز مصداقية وشفافية التقارير المالية، مع بقاء مساحة لعوامل إضافية قد تؤثر في جودة هذه التقارير.

معادلة الانحدار البسيط

$$Y=1.038+0.625X$$

حيث:

- ✓ Yجودة التصريحات الضريبية وفعالية الخدمات الرقمية.
- ✓ X البعد التكنولوجي.

الفرع الثاني: اختبار الفرضية الفرعية الثانية

صياغة الفرضية: البعد تنوع الخبرات الأكاديمية والمهنية: " تنوع الخبرات الأكاديمية والمهنية لأعضاء لجان المراجعة يسهم في تحسين دقة وشمولية المعلومات المالية"؛

الفرضية الصفر:(Null Hypothesis -H0) " لا يؤثر تنوع الخبرات الأكاديمية والمهنية لأعضاء لجان المراجعة على دقة وشمولية المعلومات المالية.."

الفرضية البديلة (Alternative Hypothesis -H1): " يؤثر تنوع الخبرات الأكاديمية والمهنية لأعضاء لجان المراجعة بشكل إيجابي على دقة وشمولية المعلومات المالية."

جدول رقم (02-17): يوضح نتائج نموذج الانحدار البسيط الفرضية الفرعية الاولى تنوع الخبرات الأكاديمية والمهنية

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية DF	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
الانحدار	1.918	1	1.918	24.403	0.000
الخطأ	2.593	33	0.079	-	-
المجموع	4.511	34	-	-	-
المتغير	β	الخطأ المعياري	معامل β	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
الثابت	0.564	0.439	-	1.286	0.207
تنوع الخبرات الأكاديمية والمهنية	0.783	0.158	0.652	4.940	0.000
معامل الارتباط 0.652		معامل التحديد 0.425		المتغير التابع جودة التقارير المالية المنشورة	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V26 ملحق رقم (17)

يتضح من خلال نتائج أعلاه نموذج الانحدار البسيط أن النموذج صالح لاختبار الفرضية، حيث بلغت قيمة Fالمحسوبة (24.403)بقيمة احتمالية Sig = 0.000وهي أقل من مستوى الدلالة($\alpha = 0.05$) ، مما يؤكد معنوية النموذج.

كما أن معامل الارتباط بين المتغيرين بلغ R = 0.652أي بنسبة 65.2%، وهو ما يعكس علاقة إيجابية قوية نسبيًا بين تنوع الخبرات الأكاديمية والمهنية وجودة التقارير المالية المنشورة .ونلاحظ أن معامل التحديد $R^2 = 0.425$، مما يعني أن 42.5%من التباين في جودة التقارير المالية المنشورة يمكن تفسيره بالتغيرات الناتجة عن تنوع الخبرات الأكاديمية والمهنية، بينما تعود النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى.

وبلغت قيمة tالمحسوبة (4.940) بقيمة احتمالية Sig = 0.000أقل من مستوى الدلالة($\alpha = 0.05$) ، مما يعزز قوة العلاقة. كما بلغ معامل الانحدار المعياري Beta = 0.652، وهو ما يشير إلى أن تنوع الخبرات الأكاديمية والمهنية يسهم بشكل مباشر في تعزيز جودة التقارير المالية المنشورة.

وبما أن مستوى الدلالة أقل من($\alpha = 0.05$) ، فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تنوع الخبرات الأكاديمية والمهنية وجودة التقارير المالية المنشورة عند مستوى دلالة.($\alpha = 0.05$)

شكل رقم (02-05): المخطط المبعثر (Scatterplot) يوضح توزيع القيم الفعلية والمتوقعة للفرضية الثانية

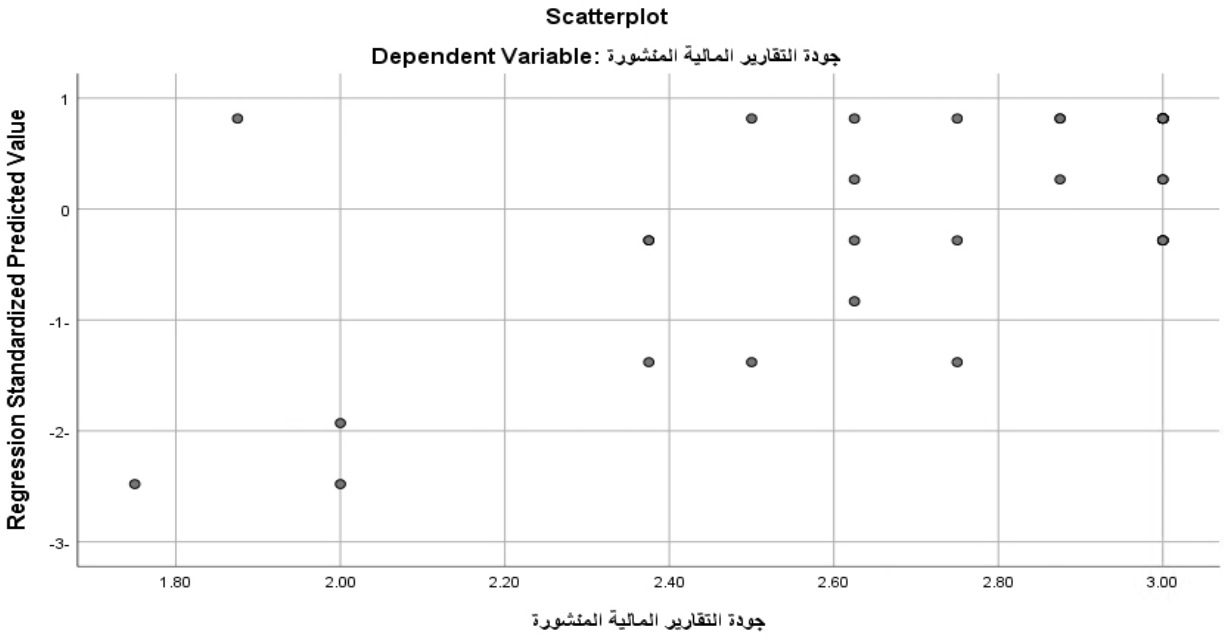

المصدر: من مخرجات برنامج SPSS.V26

شكل رقم (02-08) يوضح توزيع القيم الفعلية والمتوقعة، حيث يظهر اتجاه خطي عام يعكس العلاقة الإيجابية بين تنوع الخبرات الأكاديمية والمهنية وجودة التقارير المالية المنشورة. انتشار النقاط حول خط الاتجاه يوضح أن النموذج يفسر جزءًا معتبرًا من التباين، مع وجود بعض التشتت الذي يشير إلى عوامل أخرى مؤثرة.

ويمكن التوصل إلى معادلة الانحدار كالآتي:

معادلة الانحدار البسيط

$$Y=0.564+0.783X$$

حيث:

- ✓ **Y جودة التصريحات الضريبية وفعالية الخدمات الرقمية.**
- ✓ **X البعد التكنولوجي.**

الفرع الثالث: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

صياغة الفرضية البعد الإشراف على نظم الرقابة الداخلية: " إشراف لجان المراجعة على نظم الرقابة الداخلية يرفع مستوى الثقة في التقارير المالية ويقلل من الأخطاء والغش."

الفرضية الصفرية :(Null Hypothesis -H0) " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إشراف لجان المراجعة على نظم الرقابة الداخلية ومستوى الثقة في التقارير المالية وتقليل الأخطاء والغش"..

الفرضية البديلة (Alternative Hypothesis -H1): " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إشراف لجان المراجعة على نظم الرقابة الداخلية ومستوى الثقة في التقارير المالية وتقليل الأخطاء والغش."

جدول رقم (02-18): يوضح نتائج نموذج الانحدار البسيط الفرضية الفرعية الثالثة الإشراف على نظم الرقابة الداخلية

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية DF	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
الانحدار	1.319	1	1.319	13.641	0.001
الخطأ	3.191	33	0.097	-	-
المجموع	4.511	34	-	-	-
المتغير	β	الخطأ المعياري	معامل β	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
الثابت	1.251	0.401	-	3.125	0.004
الإشراف على نظم الرقابة الداخلية	0.547	0.148	0.541	3.693	0.001
معامل الارتباط 0.541		معامل التحديد 0.292		المتغير التابع جودة التقارير المالية المنشورة	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V26 ملحق رقم (18)

من خلال أعلاه نتائج نموذج الانحدار البسيط أن النموذج صالح لاختبار الفرضية، حيث بلغت قيمة Fالمحسوبة (13.641) بقيمة احتمالية Sig = 0.001وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، مما يؤكد معنوية النموذج.

كما أن معامل الارتباط بين المتغيرين بلغ R = 0.541أي بنسبة 54.1%، وهو ما يعكس علاقة إيجابية متوسطة القوة بين الإشراف على نظم الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية المنشورة .ونلاحظ أن معامل التحديد $R^2 = 0.292$، مما يعني أن 29.2%من التباين في جودة التقارير المالية المنشورة يمكن تفسيره بالتغيرات الناتجة عن الإشراف على نظم الرقابة الداخلية، بينما تعود النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى.

وبلغت قيمة tالمحسوبة (3.693)بقيمة احتمالية Sig = 0.001أقل من مستوى الدلالة (α = 0.05)، مما يعزز قوة العلاقة .كما بلغ معامل الانحدار المعياري Beta = 0.541، وهو ما يشير إلى أن الإشراف على نظم الرقابة الداخلية يسهم بشكل مباشر في تحسين جودة التقارير المالية المنشورة.

وبما أن مستوى الدلالة أقل من (α = 0.05)، فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإشراف على نظم الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية المنشورة عند مستوى دلالة (α = 0.05).

شكل رقم (02-06): المخطط المبعثر (Scatterplot) يوضح توزيع القيم الفعلية والمتوقعة للفرضية الثانية

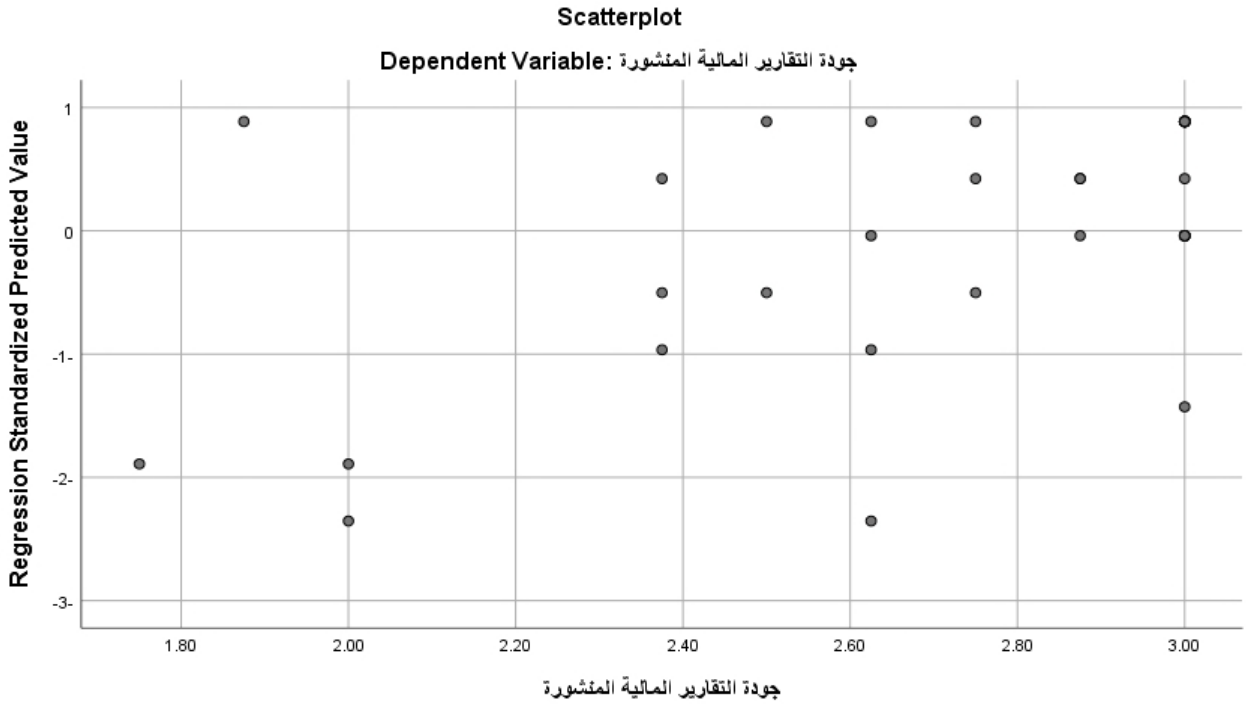

المصدر: من مخرجات برنامج SPSS.V26

يوضح توزيع القيم الفعلية والمتوقعة، حيث يظهر اتجاه خطي عام يعكس العلاقة الإيجابية بين الإشراف على نظم الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية المنشورة. انتشار النقاط حول خط الاتجاه يوضح أن النموذج يفسر جزءًا معتبرًا من التباين، مع وجود بعض التشتت الذي يشير إلى عوامل أخرى مؤثرة.

ويمكن التوصل إلى معادلة الانحدار كالآتي:

معادلة الانحدار البسيط

$$Y=1.251+0.547X$$

حيث:

- ✓ Y جودة التصريحات الضريبية وفعالية الخدمات الرقمية.
- ✓ X البعد التكنولوجي.

ملخص الفصل الثاني

تم تخصيص هذا الفصل لدراسة الجانب الميداني للبحث، حيث تم توزيع الاستبيان على عينة عشوائية بسيطة من مكاتب التدقيق ومحاسبين في ولاية ورقلة، وذلك لضمان تمثيل مختلف الفئات الاقتصادية، بلغ عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل 35 استبانة بعد استبعاد غير الصالح منها. ومن خلال تحليل النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، تم اختبار صحة الفرضيات وتبين وجود علاقة قوية بين متغيرات الدراسة، مما يؤكد أن لجان المراجعة تلعب دورًا أساسيًا في إعداد تقارير مالية عالية الجودة، بما يعزز مصداقية المعلومات المنشورة ويزيد من ثقة أصحاب المصلحة بها، حيث ثبتت صحة الفرضيات ككل.

خاتمة

خاتمة:

أبرزت هذه الدراسة من خلال جانبها النظري والتطبيقي الدور المحوري الذي تلعبه لجان المراجعة في إعداد تقارير مالية عالية الجودة، في الجانب النظري تم توضيح المفاهيم الأساسية المرتبطة باستقلالية لجان المراجعة، تنوع خبراتها الأكاديمية والمهنية، ودورها في الإشراف على نظم الرقابة الداخلية.

أما في الجانب الميداني الذي اعتمد على عينة من مكاتب التدقيق ومحاسبين في بولاية ورقلة (35 استبانة صالحة للتحليل)، فقد تم اختبار الفرضيات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، وكانت النتائج كما يلي:

- ✓ الفرضية الفرعية الأولى (استقلالية لجان المراجعة) :تم إثبات صحتها، إذ أظهر النموذج علاقة قوية نسبيا ($R = 0.631$، $R^2 = 0.399$، $Sig = 0.000$)؛
- ✓ الفرضية الفرعية الثانية (تنوع الخبرات الأكاديمية والمهنية) :تم إثبات صحتها أيضا، حيث تبين وجود علاقة قوية نسبيا ($R = 0.652$، $R^2 = 0.425$، $Sig = 0.000$)؛
- ✓ الفرضية الفرعية الثالثة (الإشراف على نظم الرقابة الداخلية) :تم إثبات صحتها بعلاقة متوسطة القوة ($R = 0.541$، $R^2 = 0.292$، $Sig = 0.001$).

هذه النتائج تؤكد أن نجاح لجان المراجعة في رفع جودة التقارير المالية يعتمد بدرجة أكبر على استقلالية أعضائها وتنوع خبراتهم الأكاديمية والمهنية، مع دور معتبر للإشراف على نظم الرقابة الداخلية، وإن كان أقل نسبيا.

النتائج النظرية

- ✓ استقلالية لجان المراجعة تعزز مصداقية وشفافية التقارير المالية؛
- ✓ تنوع الخبرات الأكاديمية والمهنية يثري عملية المراجعة ويزيد من دقة المعلومات؛
- ✓ الإشراف على نظم الرقابة الداخلية يقلل من الأخطاء والغش ويزيد من موثوقية البيانات؛
- ✓ وجود لجان مراجعة فعالة يعزز ثقة المستثمرين والمساهمين في المؤسسة؛
- ✓ جودة التقارير المالية المنشورة تدعم سمعة المؤسسة وتزيد من قدرتها التنافسية.

التوصيات

- ✓ تعزيز استقلالية لجان المراجعة وضمان حيادها عن الإدارة التنفيذية؛
- ✓ دعم تنوع الخبرات الأكاديمية والمهنية عند اختيار أعضاء لجان المراجعة؛
- ✓ تطوير نظم الرقابة الداخلية وتفعيل دور لجان المراجعة في الإشراف عليها؛
- ✓ تنظيم برامج تكوين مستمر لأعضاء لجان المراجعة لمواكبة التطورات المهنية والمعايير الدولية؛
- ✓ منح امتيازات أو تحفيزات للمؤسسات التي تلتزم بتقارير مالية عالية الجودة ومعايير شفافة.

آفاق الدراسة

- ✓ دراسة أثر استقلالية لجان المراجعة على تعزيز ثقة المستثمرين في الأسواق المالية؛
- ✓ بحث مساهمة تنوع الخبرات في تحسين جودة القرارات المالية الاستراتيجية؛
- ✓ تقييم دور الإشراف على نظم الرقابة الداخلية في تقليص المخاطر المالية والحد من الغش؛

استكشاف العلاقة بين جودة التقارير المالية المنشورة وسمعة المؤسسة في البيئة التنافسية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. الكتب:

1. أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية: الإطار الفكري والنظم التطبيقية، القاهرة، مصر، 1997.
2. أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة وحوكمة الشركات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2010.
3. أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2005.
4. حسين القاضي ومأمون حمدان، نظرية المحاسبة، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.
5. زهير عبد الكريم الكايد، الحوكمانية: قضايا وتطبيقات، 2013.
6. طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة (الجزء الأول)، الدار الجامعية، جامعة عين شمس، مصر، 2004.
7. عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، الطبعة الأولى، 1990.
8. كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
9. محمد أبو نصار وجمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعلمية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008.
10. محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2008.
11. مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية: مدخل نظري وتطبيقي، الطبعة الثانية، 2009.
12. نعيم حسين دهمش، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما، دار المطبوعات للنشر ودائرة المكاتب الوطنية، عمان، الأردن، 1995.

2. الأطروحات والمذكرات الجامعية:

1. سفيان بن بلقاسم، النظام المحاسبي الدولي وترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة وتطور الأسواق المالية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2010.

2. عادل خليل علي قطيشات، مدى توفر الشروط اللازمة لتحسين فاعلية لجان التدقيق المشكلة في الشركات المساهمة العامة الأردنية، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2010.
3. غروي خالد، دراسة دور لجان المراجعة في تحسين الأداء المحاسبي المالي بالمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2022.
4. مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية: بالتطبيق على حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004.
5. نبيه توفيق المرعي، دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية: دراسة ميدانية، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة جدارا، الأردن، 2009.

3. المقالات والمجلات العلمية:

1. بوخالفي مسعود وسلماني عادل، دراسة مقارنة في إعداد التقارير المالية ذات الغرض العام بين مجلس IPSASB وPCE في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 14، العدد 05، 2020، ص ص 85-110.

2. فاتح سردوك، إطار مقترح لتفعيل دور لجان المراجعة ورقابة الجودة في تحقيق جودة المراجعة: دراسة تحليلية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين وأطراف الحوكمة بالجزائر، مجلة المعارف، المجلد 12، العدد 23، الجزائر، 2017.

3. فنير عماد وعبد الجليل فيصل، تأثير خصائص لجان المراجعة على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية التركية، منصة المجلات العلمية الجزائرية (ASJP)، 2024.

4. مجدي محمد سامي، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد 2، مصر، 2009.

5. محي الدين محمد إبراهيم النعيم، إبراهيم يعقوب إسماعيل عثمان، وسفيان أبو البشر آدم سعد، أثر فاعلية خصائص لجان المراجعة على تحسين جودة التقارير المالية المنشورة، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 11، العدد 02 (الجزء الأول)، 2020، ص ص 439-441.

4. الملتقيات والمؤتمرات:

1. زرزار العياشي، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات، الملتقى الدولي الثامن حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة: واقع، رهانات وآفاق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 07-08 ديسمبر 2010.

2. ماهر موسى درغام وتامر بسام الآغا، العلاقة بين أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة وتعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، المؤتمر العلمي الدولي التاسع: الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

3. منصوري الزين، أهمية إعداد المعايير الدولية للتقارير المالية وأبعاد الإفصاح والشفافية: دراسة تحليلية لتقديم النظام المحاسبي والمالي الجديد المطبق في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، 29-30 نوفمبر 2011.

4. هوام جمعة، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، ملتقى وطني حول الحوكمة المحاسبية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 08-09 ديسمبر 2010.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

1. Abbott, L. J., Parker, S., & Peters, G. F. (2004). Audit committee characteristics and restatements. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, *23*(1).

2. Biddle, G. C., Hilary, G., & Verdi, R. S. (2009). How does financial reporting quality relate to investment efficiency? *The Accounting Review*, *84*(4).

3. Dechow, P., Ge, W., & Schrand, C. (2010). Understanding earnings quality: A review of the proxies. *Accounting Horizons*, *24*(3).

قائمة الملاحق

ملحق رقم 1 الاستبيان

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبية

استبانة دراسة ميدانية لنيل شهادة الماستر في المحاسبة و التدقيق

عنوان الدراسة: "دور لجان المراجعة في إعداد تقارير مالية عالية الجودة".

أخي الفاضل/ أختي الفاضلة.. تحية طيبة،

في إطار إعداد مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، نضع بين أيديكم هذا الاستبيان الموجه للخبراء والممارسين (محاسبين، مراجعين، أعضاء لجان مراجعة). تهدف الدراسة إلى إبراز دور لجان المراجعة بخصائصها (استقلالية، كفاءة، اجتماعات) في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية.

نرجو منكم التكرم بالإجابة على الأسئلة بكل موضوعية، علماً أن الإجابات ستعامل بسرية تامة وتستخدم حصرا لأغراض البحث العلميي.

إعداد الطالبة: ابراهيمي شيراز . – دبابي نورهان .

تحت إشراف الأستاذ: خمقاني عبد الهادي .

أولاً: البيانات الشخصية والمهنية

يرجى وضع علامة "X" في المربع المناسب :

1. المؤهل العلمي : ليسانس ☐ ماستر/ماجستير ☐

دكتوراه ☐ غير ذلك ☐

أذكرها :.....

2. **الوظيفة الحالية** : خبير محاسبي ☐ محافظ حسابات ☐

محاسب معتمد ☐ أكاديمي ☐

3. **الخبرة المهنية** : أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐

أكثر من 10 سنوات ☐

ثانياً: محاور الدراسة

يرجى اختيار الإجابة التي تعبر عن رأيك:

المحور الأول: لجان المراجعة في تعزيز جودة التقارير المالية.

الأبعاد	الفقرات	غير موافق	محايد	موافق
استقلالية لجنة المراجعة	تعمل لجنة المراجعة بمعزل عن الإدارة التنفيذية بما يضن حيادها في اتخاذ القرارات.			
	استقلال الأعضاء يقلل من احتمالات تضارب المصالح بين الإدارة والمساهمين.			
	استقلالية القرارات تعزز مصداقية البيانات المالية وتجعلها أكثر قبولا لدى الأطراف الخارجية.			
	حياد اللجنة يحد من فرص التلاعب المالي أو التغطية على الأخطاء المحاسبية.			

الأبعاد	الفقرات	غير موافق	محايد	موافق
تنوع الخبرات الأكاديمية والمهنية	يتميز أعضاء اللجنة بخلفيات علمية متعددة مما يثري عملية المراجعة .			
	تعدد التخصصات يوسع نطاق الفحص المالي ويزيد من شمولية التحليل			
	الخبرة القانونية ترفع دقة المراجعة وتساعد في الالتزام بالقوانين و اللوائح			
	الخبرة المحاسبية تحسن جودة المعلومات و تقلل من الأخطاء الفنية .			
	تنوع الخبرات يساعد في كشف المخاطر المالية المحتملة قبل وقوعها .			
	التنوع المهني يعزز موضوعية القرارات و يقلل من الانحياز في التقييم .			
	استقلالية المراجعة تزيد ثقة المستثمرين والمساهمين في المعلومات المنشورة.			
	استقلالية الأداء تدعم الشفافية وتمنح التقارير المالية مصداقية أكبر في الأسواق.			

المحور الثاني: جودة التقارير المالية المنشورة

الأبعاد	الفقرات	غير موافق	محايد	موافق
الإشراف على نظم الرقابة الداخلية	تتابع اللجنة فعالية الرقابة الداخلية بشكل دوري لضمان استمرارية الأداء السليم .			
	الإشراف يقلل الأخطاء المحاسبية و يعزز دقة البيانات .			
	الرقابة تحد من الغش المالي وتكشف الممارسات غير القانونية .			
	المتابعة المستمرة تعزز موثوقية البيانات وتجعلها أكثر اعتمادا في اتخاذ القرارات			
	الإشراف يرفع الالتزام بالمعايير الدولية ويضمن جودة التقارير .			
	الرقابة تزيد ثقة أصحاب المصلحة في القوائم المالية المنشورة .			

الفقرات	غير موافق	محايد	موافق
تعكس التقارير شفافية المعلومات وتوضح تفاصيل الأداء المالي بوضوح			
تلتزم القوائم بالمعايير الدولية مما يزيد من موثوقيتها عالميا			
تساعد المعلومات المالية في اتخاذ قرارات رشيدة على مستوى الاستثمار والإدارة			
القوائم المالية دقيقة وواضحة وتساعد في فهم الوضع المالي للمؤسسة			
تقلل التقارير من الغموض في الأرقام وتوضح الحقائق المالية بشكل مباشر			
البيانات المنشورة تعزز ثقة المستثمرين والمساهمين في المؤسسة			
تحد التقارير من احتمالات التلاعب أو إخفاء الحقائق المالية			
تعكس القوائم صورة إيجابية عن المؤسسة وتدعم سمعتها في السوق			

ملحق رقم 02 الاساتذة المحكمين

بوقفة عبد الحق	خمقاني عبد الهادي

ملحق رقم 03 مخرجات برنامج spss

الملحق رقم (03)

مخرجات برنامج spss

ملحق رقم 03 الفاكرو نباخ

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.892	26

ملحق رقم 04 معامل بيرسون للبعد الاول

Correlations

		استقلالية لجنة المراجعة	تعمل لجنة المراجعة بمعزل عن الإدارة التنفيذية بما يضمن حيادها فى اتخاذ القرارات؛	استقلال الأعضاء لجنة المراجعة يقلل من احتمال تضارب المصالح بين الإدارة والمساهمين؛	استقلالية القرارات تعزز مصداقية البيانات المالية وتجعلها أكثر قبولًا لدى الأطراف الخارجية؛	حياد للجنة المراجعة يحد من فرص الأخطاء المحاسبية؛	استقلالية المراجعة تزيد ثقة المستثمرين والمساهمين في المعلومات المنشورة؛	استقلالية الأداء تدعم الشفافية وتمنح التقارير المالية مصداقية أكبر في الأسواق.
استقلالية لجنة المراجعة	Pearson Correlation	1	.720**	.702**	.512**	.541**	.509**	.586**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.002	.001	.002	.000
	N	35	35	35	35	35	35	35
تعمل لجنة المراجعة بمعزل عن الإدارة التنفيذية بما يضمن حيادها في اتخاذ القرارات؛	Pearson Correlation	.720**	1	.857**	-.107-	.166	.339*	.119
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.542	.339	.046	.495
	N	35	35	35	35	35	35	35
استقلال الأعضاء لجنة المراجعة يقلل من احتمال تضارب المصالح بين الإدارة والمساهمين؛	Pearson Correlation	.702**	.857**	1	-.012-	.155	.189	.107
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.944	.372	.277	.539
	N	35	35	35	35	35	35	35
استقلالية القرارات تعزز مصداقية البيانات المالية وتجعلها أكثر قبولًا لدى الأطراف الخارجية؛	Pearson Correlation	.512**	-.107-	-.012-	1	.350*	.140	.577**
	Sig. (2-tailed)	.002	.542	.944		.039	.422	.000
	N	35	35	35	35	35	35	35
حياد للجنة المراجعة يحد من فرص الأخطاء المحاسبية؛	Pearson Correlation	.541**	.166	.155	.350*	1	.050	.431**
	Sig. (2-tailed)	.001	.339	.372	.039		.775	.010
	N	35	35	35	35	35	35	35

استقلالية المراجعة تزيد ثقة	Pearson Correlation	.509**	.339*	.189	.140	.050	1	.085
المستثمرين والمساهمين في	Sig. (2-tailed)	.002	.046	.277	.422	.775		.626
المعلومات المنشورة؛	N	35	35	35	35	35	35	35
استقلالية الأداء تدعم الشفافية	Pearson Correlation	.586**	.119	.107	.577**	.431**	.085	1
وتمنح التقارير المالية مصداقية	Sig. (2-tailed)	.000	.495	.539	.000	.010	.626	
أكبر في الأسواق.	N	35	35	35	35	35	35	35

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

ملحق رقم 05 معامل بيرسون للبعد الثاني

Correlations

		تنوع الخبرات الأكاديمية والمهنية	يتميز أعضاء اللجنة بخلفيات علمية متعددة مما يثري عملية المراجعة؛	تعدد التخصصات يوسع نطاق الفحص المالي ويزيد من شمولية التحليل؛	الخبرة القانونية ترفع دقة المراجعة وتساعد في الالتزام باللوائح؛	الخبرة المحاسبية تحسن جودة المعلومات وتقلل من الأخطاء ؛	تنوع الخبرات يساعد في كشف المخاطر المالية المحتملة قبل وقوعها؛	التنوع المهني يعزز موضوعية القرارات ويقلل من الانحياز في التقييم.
تنوع الخبرات الأكاديمية والمهنية	Pearson Correlation	1	.630**	.594**	.694**	.600**	.600**	.484**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000	.000	J+njmnm
	N	35	35	35	35	35	35	35
يتميز أعضاء اللجنة بخلفيات علمية متعددة مما يثري عملية المراجعة؛	Pearson Correlation	.630**	1	-.006-	.328	.657**	.278	.075
	Sig. (2-tailed)	.000		.972	.054	.000	.106	.669
	N	35	35	35	35	35	35	35
تعدد التخصصات يوسع نطاق	Pearson Correlation	.594**	-.006-	1	.420*	-.055-	.227	.406*

الفحص المالي ويزيد من شمولية التحليل؛	Sig. (2-tailed)	.000	.972		.012	.752	.190	.016
	N	35	35	35	35	35	35	35
الخبرة القانونية ترفع دقة	Pearson Correlation	.694**	.328	.420*	1	.305	.276	.036
المراجعة وتساعد في الالتزام	Sig. (2-tailed)	.000	.054	.012		.074	.108	.837
بالقوانين واللوائح؛	N	35	35	35	35	35	35	35
الخبرة المحاسبية تحسن جودة	Pearson Correlation	.600**	.657**	-.055-	.305	1	.501**	-.071-
المعلومات وتقلل من الأخطاء ؛	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.752	.074		.002	.683
	N	35	35	35	35	35	35	35
تنوع الخبرات يساعد في كشف	Pearson Correlation	.600**	.278	.227	.276	.501**	1	.207
المخاطر المالية المحتملة قبل	Sig. (2-tailed)	.000	.106	.190	.108	.002		.233
وقوعها؛	N	35	35	35	35	35	35	35
التنوع المهني يعزز موضوعية	Pearson Correlation	.484**	.075	.406*	.036	-.071-	.207	1
القرارات ويقلل من الانحياز في	Sig. (2-tailed)	.003	.669	.016	.837	.683	.233	
التقييم.	N	35	35	35	35	35	35	35

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

ملحق رقم 06 معامل بيرسون للبعد الثالث

Correlations

		الإشراف على نظم الرقابة الداخلية	تتابع اللجنة فعالية الرقابة الداخلية بشكل دوري لضمان استمرارية الأداء السليم؛	الإشراف يقلل الأخطاء المحاسبية ويعزز دقة البيانات؛	الرقابة تحد من الغش المالى وتكشف الممارسات غير القانونية؛	المتابعة المستمرة تعزز موثوقية البيانات وتجعلها أكثر اعتمادًا في اتخاذ القرارات؛	الإشراف يرفع الالتزام بالمعايير الدولية ويضمن جودة التقارير؛	الرقابة تزيد ثقة أصحاب المصلحة في القوائم المالية المنشورة.
الإشراف على نظم الرقابة الداخلية	Pearson Correlation	1	.470**	.723**	.797**	.436**	.739**	.581**

	Sig. (2-tailed)		.004	.000	.000	.009	.000	.000
	N	35	35	35	35	35	35	35
تتابع اللجنة فعالية الرقابة الداخلية	Pearson Correlation	.470**	1	-.093-	.247	.190	.129	.439**
بشكل دوري لضمان استمرارية	Sig. (2-tailed)	.004		.595	.153	.273	.461	.008
الأداء السليم؛	N	35	35	35	35	35	35	35
الإشراف يقلل الأخطاء المحاسبية	Pearson Correlation	.723**	-.093-	1	.564**	.267	.533**	.259
ويعزز دقة البيانات؛	Sig. (2-tailed)	.000	.595		.000	.121	.001	.134
	N	35	35	35	35	35	35	35
الرقابة تحد من الغش المالي	Pearson Correlation	.797**	.247	.564**	1	.252	.638**	.193
وتكشف الممارسات غير	Sig. (2-tailed)	.000	.153	.000		.145	.000	.268
القانونية؛	N	35	35	35	35	35	35	35
المتابعة المستمرة تعزز موثوقية	Pearson Correlation	.436**	.190	.267	.252	1	.181	.106
البيانات وتجعلها أكثر اعتمادًا في	Sig. (2-tailed)	.009	.273	.121	.145		.298	.544
اتخاذ القرارات؛	N	35	35	35	35	35	35	35
الإشراف يرفع الالتزام بالمعايير	Pearson Correlation	.739**	.129	.533**	.638**	.181	1	.225
الدولية ويضمن جودة التقارير؛	Sig. (2-tailed)	.000	.461	.001	.000	.298		.194
	N	35	35	35	35	35	35	35
الرقابة تزيد ثقة أصحاب المصلحة	Pearson Correlation	.581**	.439**	.259	.193	.106	.225	1
في القوائم المالية	Sig. (2-tailed)	.000	.008	.134	.268	.544	.194	
المنشورة.	N	35	35	35	35	35	35	35

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

ملحق رقم 07 معامل بيرسون للمتغير التابع

Correlations

		جودة التقارير المالية المنشورة	تعكس التقارير شفافية المعلومات وتوضح تفاصيل الأداء المالي بوضوح؛	القوائم المالية دقيقة وواضحة وتساعد فى فهم الوضع المالي للمؤسسة؛	البيانات المنشورة تعزز ثقة المستثمرين والمساهمين فى المؤسسة؛	تقلل التقارير من الغموض في الأرقام وتوضح الحقائق المالية بشكل مباشر؛	تلتزم القوائم بالمعايير الدولية مما يزيد من موثوقيتها عالميا؛	تساعد المعلومات المالية في اتخاذ قرارات رشيدة على مستوى الاستثمار والإدارة؛	تحد التقارير من احتمالات التلاعب أو إخفاء الحقائق المالية؛	تعكس القوائم صورة إيجابية عن المؤسسة وتدعم سمعتها في السوق.
جودة التقارير المالية المنشورة	Pearson Correlation	1	.687**	.518**	.730**	.754**	.596**	.737**	.604**	.634**
	Sig. (2-tailed)		.000	.001	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35
تعكس التقارير شفافية المعلومات وتوضح تفاصيل الأداء المالى بوضوح؛	Pearson Correlation	.687**	1	.128	.296	.540**	.573**	.347*	.484**	.457**
	Sig. (2-tailed)	.000		.465	.085	.001	.000	.041	.003	.006
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35
القوائم المالية دقيقة وواضحة وتساعد في فهم الوضع المالي للمؤسسة؛	Pearson Correlation	.518**	.128	1	.277	.224	.168	.455**	.181	.279
	Sig. (2-tailed)	.001	.465		.107	.196	.334	.006	.298	.105
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35
البيانات المنشورة تعزز ثقة المستثمرين والمساهمين فى المؤسسة؛	Pearson Correlation	.730**	.296	.277	1	.721**	.284	.725**	.193	.291
	Sig. (2-tailed)	.000	.085	.107		.000	.098	.000	.266	.089
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35
تقلل التقارير من الغموض	Pearson Correlation	.754**	.540**	.224	.721**	1	.426*	.382*	.288	.376*

في الأرقام وتوضح	Sig. (2-tailed)	.000	.001	.196	.000		.011	.023	.093	.026
الحقائق المالية	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35
بشكل مباشر؛										
تلتزم القوائم	Pearson Correlation	.596**	.573**	.168	.284	.426*	1	.348*	.286	.236
بالمعايير										
الدولية مما	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.334	.098	.011		.041	.096	.173
يزيد من	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35
موثوقيتها										
عالميا؛										
تساعد	Pearson Correlation	.737**	.347*	.455**	.725**	.382*	.348*	1	.335*	.293
المعلومات										
المالية في	Sig. (2-tailed)	.000	.041	.006	.000	.023	.041		.049	.087
اتخاذ قرارات	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35
رشيدة على										
مستوى										
الاستثمار										
والإدارة؛										
تحد التقارير	Pearson Correlation	.604**	.484**	.181	.193	.288	.286	.335*	1	.319
من احتمالات										
التلاعب أو	Sig. (2-tailed)	.000	.003	.298	.266	.093	.096	.049		.062
إخفاء الحقائق	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35
المالية؛										
تعكس القوائم	Pearson Correlation	.634**	.457**	.279	.291	.376*	.236	.293	.319	1
صورة إيجابية										
عن المؤسسة	Sig. (2-tailed)	.000	.006	.105	.089	.026	.173	.087	.062	
وتدعم سمعتها										
في السوق.	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

ملحق رقم 08 معامل بيرسون معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة

Correlations

		جودة التقارير المالية المنشورة	استقلالية لجنة المراجعة	تنوع الخبرات الأكاديمية والمهنية	الإشراف على نظم الرقابة الداخلية
جودة التقارير المالية المنشورة	Pearson Correlation	1	.631**	.652**	.541**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.001
	N	35	35	35	35
استقلالية لجنة المراجعة	Pearson Correlation	.631**	1	.556**	.602**
	Sig. (2-tailed)	.000		.001	.000
	N	35	35	35	35
تنوع الخبرات الأكاديمية والمهنية	Pearson Correlation	.652**	.556**	1	.736**
	Sig. (2-tailed)	.000	.001		.000
	N	35	35	35	35
الإشراف على نظم الرقابة الداخلية	Pearson Correlation	.541**	.602**	.736**	1
	Sig. (2-tailed)	.001	.000	.000	
	N	35	35	35	35

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

ملاحق البيانات الشخصية

ملحق رقم (09) متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ليسانس	9	25.7	25.7	25.7
	ماستر/ماجستير	20	57.1	57.1	82.9
	دكتوراه	5	14.3	14.3	97.1
	غير ذلك	1	2.9	2.9	100.0
	Total	35	100.0	100.0	

ملحق رقم (10) متغير الوظيفة الحالية

الوظيفة الحالية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	خبير محاسبي	3	8.6	8.6	8.6
	محافظ حسابات	2	5.7	5.7	14.3
	محاسب معتمد	8	22.9	22.9	37.1
	أكاديمي	22	62.9	62.9	100.0
	Total	35	100.0	100.0	

ملحق رقم (11) متغير الخبرة المهنية

الخبرة المهنية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 5 سنوات	19	54.3	54.3	54.3
	من 5 إلى 10 سنوات	3	8.6	8.6	62.9
	أكثر من 10 سنوات	13	37.1	37.1	100.0
	Total	35	100.0	100.0	

الاتجاه العام للفقرات

ملحق رقم (12) الاتجاه العام للفقرات البعد الاول

Statistics

		تعمل لجنة المراجعة بمعزل عن الإدارة التنفيذية بما يضمن حيادها في اتخاذ القرارات؛	استقلال الأعضاء لجنة المراجعة يقلل من احتمال تضارب المصالح بين الإدارة والمساهمين؛	استقلالية القرارات تعزز مصداقية البيانات المالية وتجعلها أكثر قبولًا لدى الأطراف الخارجية؛	حياد للجنة المراجعة يحد من فرص الأخطاء المحاسبية؛	استقلالية المراجعة تزيد ثقة المستثمرين والمساهمين في المعلومات المنشورة؛	استقلالية الأداء تدعم الشفافية وتمنح التقارير المالية مصداقية أكبر في الأسواق.	استقلالية لجنة المراجعة
N	Valid	35	35	35	35	35	35	35
	Missing	0	0	0	0	0	0	0
Mean		2.6286	2.6000	2.6286	2.7714	2.6857	2.8000	2.6857
Median		3.0000	3.0000	3.0000	3.0000	3.0000	3.0000	2.8333
Std. Deviation		.73106	.69452	.68966	.49024	.58266	.47279	.36776

ملحق رقم (13) الاتجاه العام للفقرات البعد الثاني

Statistics

		يتميز أعضاء اللجنة بخلفيات علمية متعددة مما يثري عملية المراجعة؛	تعدد التخصصات يوسع نطاق الفحص المالي ويزيد من شمولية التحليل؛	الخبرة القانونية ترفع دقة المراجعة وتساعد في الالتزام بالقوانين واللوائح؛	الخبرة المحاسبية تحسن جودة المعلومات وتقلل من الأخطاء ؛	تنوع الخبرات يساعد في كشف المخاطر المالية المحتملة قبل وقوعها؛	التنوع المهني يعزز موضوعية القرارات ويقلل من الانحياز في التقييم.	تنوع الخبرات الأكاديمية والمهنية
N	Valid	35	35	35	35	35	35	35
	Missing	0	0	0	0	0	0	0
Mean		2.7714	2.7429	2.5429	2.8286	2.9143	2.7143	2.7524
Median		3.0000	3.0000	3.0000	3.0000	3.0000	3.0000	2.8333
Std. Deviation		.49024	.56061	.61083	.51368	.28403	.57248	.30350

ملحق رقم (14) الاتجاه العام للفقرات البعد الثالث

Statistics

		الإشراف على نظم الرقابة الداخلية	الرقابة تزيد ثقة أصحاب المصلحة في القوائم المالية المنشورة.	الإشراف يرفع الالتزام بالمعايير الدولية ويضمن جودة التقارير؛	المتابعة المستمرة تعزز موثوقية البيانات وتجعلها أكثر اعتمادًا في اتخاذ القرارات؛	الرقابة تحد من الغش المالى وتكشف الممارسات غير القانونية؛	الإشراف يقلل الأخطاء المحاسبية ويعزز دقة البيانات؛	تتابع اللجنة فعالية الرقابة الداخلية بشكل دوري لضمان استمرارية الأداء السليم؛
N	Valid	35	35	35	35	35	35	35
	Missing	0	0	0	0	0	0	0
Mean		2.6810	2.6571	2.7714	2.8857	2.6857	2.5429	2.5429
Median		2.8333	3.0000	3.0000	3.0000	3.0000	3.0000	3.0000
Std. Deviation		.36013	.53922	.54695	.32280	.63113	.74134	.56061

ملحق رقم (15) الاتجاه العام للفقرات المتغير التابع

Statistics

		جودة التقارير المالية المنشورة	تعكس القوائم صورة إيجابية عن المؤسسة وتدعم سمعتها في السوق.	تحد التقارير من احتمالات التلاعب أو إخفاء الحقائق المالية؛	تساعد المعلومات المالية في اتخاذ قرارات رشيدة على مستوى الاستثمار والإدارة؛	تلتزم القوائم بالمعايير الدولية مما يزيد من موثوقيتها عالميا؛	تقلل التقارير من الغموض في الأرقام وتوضح الحقائق المالية بشكل مباشر؛	البيانات المنشورة تعزز ثقة المستثمرين والمساهمين في المؤسسة؛	القوائم المالية دقيقة وواضحة وتساعد في فهم الوضع المالي للمؤسسة؛	تعكس التقارير شفافية المعلومات وتوضح تفاصيل الأداء المالي بوضوح؛
N	Valid	35	35	35	35	35	35	35	35	35
	Missing	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Mean		2.7179	2.5714	2.6571	2.7714	2.7714	2.6857	2.7143	2.6857	2.8857
Median		2.8750	3.0000	3.0000	3.0000	3.0000	3.0000	3.0000	3.0000	3.0000
Std. Deviation		.36424	.65465	.68354	.54695	.49024	.63113	.57248	.52979	.32280

اختبار فرضيات الدراسة

ملحق رقم (16) الفرضية الأولى

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.631[a]	.399	.380	.28670	.399	21.877	1	33	.000	2.051

a. Predictors: (Constant), استقلالية لجنة المراجعة

b. Dependent Variable: جودة التقارير المالية المنشورة

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.798	1	1.798	21.877	.000[b]
	Residual	2.712	33	.082		
	Total	4.511	34			

a. Dependent Variable: جودة التقارير المالية المنشورة

b. Predictors: (Constant), استقلالية لجنة المراجعة

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Correlations			Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Zero-order	Partial	Part	Tolerance	VIF
1	(Constant)	1.038	.362		2.866	.007					
	استقلالية لجنة المراجعة	.625	.134	.631	4.677	.000	.631	.631	.631	1.000	1.000

a. Dependent Variable: جودة التقارير المالية المنشورة

ملحق رقم (17) الفرضية الثانية

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.652[a]	.425	.408	.28032	.425	24.403	1	33	.000	1.925

a. Predictors: (Constant), تنوع الخبرات الأكاديمية والمهنية

b. Dependent Variable: جودة التقارير المالية المنشورة

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.918	1	1.918	24.403	.000[b]
	Residual	2.593	33	.079		
	Total	4.511	34			

a. Dependent Variable: جودة التقارير المالية المنشورة

b. Predictors: (Constant), تنوع الخبرات الأكاديمية والمهنية

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Correlations			Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Zero-order	Partial	Part	Tolerance	VIF
1	(Constant)	.564	.439		1.286	.207					
	تنوع الخبرات الأكاديمية والمهنية	.783	.158	.652	4.940	.000	.652	.652	.652	1.000	1.000

a. Dependent Variable: جودة التقارير المالية المنشورة

ملحق رقم (18) الفرضية الثالثة

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.541[a]	.292	.271	.31098	.292	13.641	1	33	.001	1.883

a. Predictors: (Constant), الإشراف على نظم الرقابة الداخلية

b. Dependent Variable: جودة التقارير المالية المنشورة

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.319	1	1.319	13.641	.001[b]
	Residual	3.191	33	.097		
	Total	4.511	34			

a. Dependent Variable: جودة التقارير المالية المنشورة

b. Predictors: (Constant), الإشراف على نظم الرقابة الداخلية

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Correlations			Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Zero-order	Partial	Part	Tolerance	VIF
1	(Constant)	1.251	.401		3.125	.004					
	الإشراف على نظم الرقابة الداخلية	.547	.148	.541	3.693	.001	.541	.541	.541	1.000	1.000